

Distr.: General  
12 March 2019  
Arabic  
Original: English

# المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام ٢٠١٩

٣٠ أيار/مايو، و ٣-٤ و ٦-٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩، نيويورك

البند ١٣ من جدول الأعمال المؤقت

مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التقرير السنوي لمكتب مراجعة الحسابات  
والتحقيقات عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التي  
أجريت في عام ٢٠١٨

موجز

يُقدّم هذا التقرير معلومات عن الأنشطة التي اضطلع بها مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. ويتضمن التقرير: رأياً يستند إلى نطاق العمل المضطلع به، فيما يتعلق بمدى كفاية وفعالية إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في البرنامج الإنمائي؛ وموجزاً مقتضباً للأعمال؛ والمعايير التي تدعم هذا الرأي (القرار ١٣/٢٠١٦). وبناء على طلب المجلس التنفيذي في قراره ١٣/٢٠١٨، يتضمن التقرير تحليلاً داعماً للرأي، وتقييماته للمخاطر، وكيفية تقديم الشكاوى إلى المكتب. ويشمل نطاق العمل الإشراف على برنامج متطوعي الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

ويتناول التقرير طلبات قدمها المجلس في قرارات سابقة، مثل التقييد ببيان الامتثال لمعايير المراجعة الداخلية للحسابات؛ والإفادة برأي بشأن ما إذا كانت الموارد المخصصة للمهمة ملائمة وكافية وموزعة بشكل فعال لتحقيق التغطية المرجوة للمراجعة الداخلية للحسابات؛ وتوفير معلومات آنية عن التحديات التي تكتنف الاضطلاع بمسؤوليات الرقابة؛ واستعراض إجراءات استقدام الموظفين؛ وعرض تقييم المخاطر في المنظمة (ترد جميع هذه الطلبات في القرار ١٣/٢٠١٥).

ويشمل التقرير الحسائر المالية التي بينتها التحقيقات وطريقة استردادها ومقدار المسترد منها

(القرار ٢١/٢٠١٤)؛ وعناوين جميع تقارير المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة خلال سنة ٢٠١٨



وما حصلت عليه من تقديرات (القرار ٢٤/٢٠١٣)؛ وحالات الغش والإجراءات المتخذة في قضايا سوء السلوك (القرار ٢٢/٢٠١١).

ويرد رد الإدارة على هذا التقرير بصورة مستقلة كما هو مطلوب في القرار ١٣/٢٠٠٦؛ وقد أرفق بهذا التقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم، الذي أُعدَّ وفقاً للمبادئ التوجيهية الواردة في إطار المساءلة للبرنامج الإنمائي (DP/2008/16/Rev.1).

#### عناصر قرار

قد يرغب المجلس التنفيذي فيما يلي: (أ) أن يحيط علماً بهذا التقرير؛ (ب) أن يُعرب عن تأييده المستمر لتعزيز مهمتي المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ (ج) أن يحيط علماً بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم.

## المحتويات

الصفحة	الفصل
٤	مقدمة
٤	أولا - الضمان في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٨	ثانيا - الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات
٨	ثالثا - ملاك الموظفين والميزانية
٩	رابعا - النتائج الهامة للمراجعة الداخلية للحسابات
٩	ألف - مراجعة الحسابات بالمقر
١٠	باء - عمليات مراجعة حسابات المكاتب القطرية
١٢	جيم - عمليات مراجعة حسابات الصندوق العالمي
١٣	دال - مراجعة حسابات المشاريع
١٤	هاء - عمليات مراجعة الحسابات المشتركة بين الوكالات
١٤	خامسا - متابعة توصيات مراجعة الحسابات
١٥	سادسا - استعراض عمليات مراجعة حسابات المشاريع التي تُنفذها منظمات غير حكومية و/أو حكومات وطنية
١٧	سابعا - التحقيقات
٢٧	ثامنا - التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة
٢٧	تاسعا - الخدمات الاستشارية وخدمات مراجعة الحسابات الأخرى
٢٧	عاشرا - الرأي

## المرفقات (متاحة على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي)

- ١ - ميثاق مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات
- ٢ - تقارير مراجعة الحسابات التي أصدرها مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات في عام ٢٠١٨ بشأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- ٣ - التوصيات التي لم يُبتَّ فيها على مدار ١٨ شهراً أو أكثر في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨
- ٤ - التوصيات المسحوبة في عام ٢٠١٨
- ٥ - ملخص حالات التحقيقات المستندة إلى أدلة خلال عام ٢٠١٨، بحسب نوع الادعاء
- ٦ - المعايير الداعمة لرأي مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات

## التذييل (متاح على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي)

التقرير السنوي المقدم للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم للعام ٢٠١٨

## مقدمة

١ - يرفع مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى المجلس التنفيذي تقريره السنوي المتعلق بأنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. ويتضمن التقرير أيضا المعلومات المطلوبة في قرارات المجلس التنفيذي، على النحو المذكور في هذه الوثيقة.

## أولا - الضمان في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

### ولاية مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات

٢ - يهدف مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات إلى أن يتيح لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي نظاما فعالا للرقابة الداخلية المستقلة والموضوعية، بغرض تحسين فعالية وكفاءة عملياته في تحقيق أهدافه وغاياته الإنمائية. ويرد تعريف غرض المكتب وسلطته ومسؤوليته في الميثاق الذي أقرته مديرة البرنامج. وحسبما تقتضيه المعايير الدولية لمعهد مراجعي الحسابات الداخليين، تم تحديث الميثاق واعتماده من قبل مديرة البرنامج في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، وهو يعكس جميع الأنشطة ومجالات المسؤولية التي يضطلع بها مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات.

٣ - وينص إطار الممارسات المهنية الدولية لمعهد مراجعي الحسابات الداخليين على أن يُقدّم الرئيس التنفيذي لمراجعة الحسابات تقاريره إلى مرجع داخل المنظمة يتيح للقيمين على المراجعة الداخلية للحسابات الاضطلاع بمسؤولياتهم، وأن يؤكد للمجلس التنفيذي، سنوياً على الأقل، الاستقلالية التنظيمية لأنشطة المراجعة الداخلية للحسابات.

٤ - ويؤكد المكتب استقلاليته التنظيمية. وفي عام ٢٠١٨، تحرر المكتب من التدخل في تحديد نطاق مراجعته للحسابات وتحقيقاته، وأداء أعماله، وإبلاغ ما يتوصل إليه من نتائج.

٥ - وانتهى جميع موظفي مراجعة الحسابات من الإدلاء ببيان النزاهة والموضوعية والسرية في عام ٢٠١٨، الذي يشهد على تقيدهم بمدونة الأخلاقيات والمبادئ الأساسية لمعهد مراجعي الحسابات الداخليين، ومدونة الأخلاقيات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٦ - ولدى المكتب برنامج فعال لضمان الجودة وتحسينها، يشمل كلاً من مهمتي المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات. وقد أظهرت استقصاءات العملاء التي أجريت في عام ٢٠١٨ بعد إنجاز عمليات مراجعة الحسابات ارتياح العملاء لسير تلك العمليات. وفي عام ٢٠١٨، وضع المكتب أدوات آلية التشغيل لتتبع المدفوعات التي تنطوي على عمولات غير مباشرة ومدى حسن توقيت المدفوعات المجهزة لدعم تحليل البيانات.

٧ - وظل المكتب يتلقى دعماً قوياً من الإدارة العليا للبرنامج الإنمائي. وشارك مدير المكتب في اجتماعات فريق الأداء المؤسسي الموسع (مع رؤساء مكاتب الرقابة الأخرى)، مما أتاح إجراء مناقشة للتوصيات التي لم تُنفذ منذ فترة طويلة وغير ذلك من المسائل المهمة ذات الصلة بمراجعة الحسابات والتي تُعرّض البرنامج الإنمائي لخطر محتمل. وعقد المكتب اجتماعات دورية مع مدير البرنامج المعاون من أجل

تبادل نتائج مراجعة الحسابات والتحقيقات. كما واصل عقد اجتماعات مع مكتب الخدمات الإدارية والمكاتب الإقليمية لمناقشة المسائل الرئيسية والمتكررة المتعلقة بمراجعة الحسابات والتحقيقات.

٨ - وتولت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم، وهي إحدى هيئات الرقابة الخارجية المستقلة للبرنامج الإنمائي، إسهاء المشورة إلى مدير البرنامج لتعزيز فعالية مهمتي المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في البرنامج الإنمائي. وفي عام ٢٠١٨، استعرضت اللجنة خطة عمل المكتب السنوية لعام ٢٠١٨ وتنفيذها من خلال تقارير مرحلية فصلية. كما استعرضت الأنشطة المتعلقة بمراجعة الحسابات والتحقيقات الواردة في التقرير السنوي لعام ٢٠١٧ المقدم إلى المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٨. وعقدت اللجنة وفق اختصاصاتها جلسات خاصة مع مدير المكتب في كل اجتماع من اجتماعاته الدورية التي عقدها في عام ٢٠١٨.

#### التنسيق مع مراجعي الحسابات الخارجيين

٩ - ظل المراجعون الخارجيون لحسابات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة) يعتمدون على مراجعات الحسابات التي يُجريها مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، وكذلك على عملياته المتعلقة باستعراض ضمان جودة المراجعة التي تقوم بها أطراف ثالثة<sup>(١)</sup> لحسابات المشاريع التي تُنفذها المنظمات غير الحكومية أو الحكومات الوطنية.

#### أساس تقاسم الضمان المستقل إلى مدير البرنامج

١٠ - ابتغاء توفير ضمان بشأن الحوكمة وإدارة المخاطر والمراقبة، شملت خطة العمل السنوية للمكتب لعام ٢٠١٨ مزيجاً مناسباً من وحدات الأعمال والمهام والأنشطة على مستوى المقر والمستويين الإقليمي والقطري؛ ومشاريع التنفيذ المباشر؛ والمنح المقدمة من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. وعقب الاستعراض الذي أجرته اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم، وافق مدير البرنامج على خطة العمل السنوية لعام ٢٠١٨.

#### تقييم الخطر المؤسسي فيما يتعلق بتخطيط العمل السنوي (القرارات ٢/٢٠١٩ و ١٣/٢٠١٥)

١١ - أعد مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات خطة مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٨ بعد إجراء تقييم شامل للمخاطر المحدقة بالمجالات التي تشملها عملياته المتعلقة بمراجعة الحسابات في البرنامج الإنمائي، بما في ذلك برنامج متطوعي الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. واضطلع المكتب بعملية التخطيط بطريقة تشاركية، وذلك بإجراء سلسلة من المناقشات مع الإدارة العليا ورؤساء المكاتب المعنية التي استرشدت بالنتائج المستقاة من نماذج تقييم المخاطر. وتشاور المكتب أيضاً مع مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة

(١) تشير "عمليات مراجعة الحسابات التي تقوم بها أطراف ثالثة" إلى أي مراجعات للحسابات لم يجرها مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات أو لم تجر باسمه. وتتولى مراجعة حسابات المشاريع التي تنفذها المنظمات غير الحكومية والحكومات الوطنية مؤسساتاً عليا لمراجعة الحسابات أو شركات لمراجعة الحسابات تستعين بها وتديرها المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي.

لضمان سلامة النطاق المشمول بمراجعة حسابات البرنامج الإنمائي، والتقليل إلى أدنى حد من ازدواجية الجهود في توفير الضمان لمدير البرنامج الإنمائي والمجلس التنفيذي.

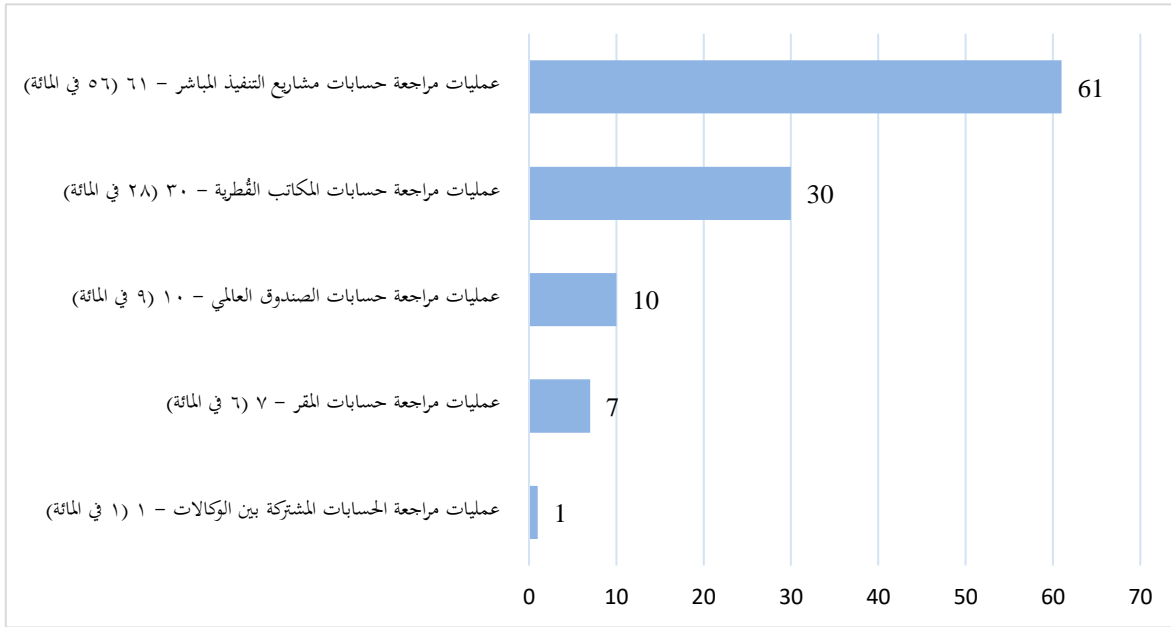
١٢ - وتناولت منهجية تقييم المخاطر عملية تقييم المخاطر بدءاً من تحديد المخاطر وصولاً إلى قياسها وتقدير مرتبتها. وقد كانت مؤشرات المخاطر المستخدمة كمية ونوعية على السواء، وكانت مُصنَّفة من حيث كونها استراتيجية أو سياقية أو سياسية أو تشغيلية أو مالية، وفقاً لفئات المخاطر التي حددها إدارة المخاطر المؤسسية في البرنامج الإنمائي. ويمكن تعديل الاختيار النهائي لعمليات مراجعة الحسابات بعد التشاور مع الإدارة. وعموماً، تتم مراجعة حسابات الكيانات التي تُصنَّف بأنها 'عالية المخاطر جداً' كل سنتين، والكيانات التي تُصنَّف بأنها 'عالية المخاطر' كل ثلاث سنوات، والكيانات التي تُصنَّف بأنها 'متوسطة المخاطر' كل أربع سنوات إلى خمس سنوات، والكيانات التي تُصنَّف بأنها 'منخفضة المخاطر' كل خمس إلى ست سنوات.

#### تقارير مراجعة الحسابات الصادرة

١٣ - في عام ٢٠١٨، أصدر المكتب ١٠٩ تقارير لمراجعة الحسابات، شملت ما يلي: سبعة تقارير لمراجعة حسابات المقر (٦ في المائة)؛ و ٣٠ تقريراً لمراجعة حسابات المكاتب القطرية (٢٨ في المائة)؛ و ١٠ تقارير لمراجعة حسابات الصندوق العالمي (منها تقريران موحدان) (٩ في المائة)؛ و ٦١ تقريراً لمراجعة حسابات مشاريع التنفيذ المباشر (يتعلق تقريران منها بصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية) (٥٦ في المائة)؛ وتقرير واحد موحد مشترك بين الوكالات (١ في المائة) (انظر الشكل ١ أدناه). ووفقاً للقرار ٢٤/٢٠١٣، ترد في المرفق ٢ عناوين كافة تقارير مراجعة الحسابات الداخلية الصادرة في عام ٢٠١٨ وتقديراتها.

١٤ - وبما أن غالبية تقارير مراجعة الحسابات الصادرة في عام ٢٠١٨ تناول الأنشطة التي اضطلعت بها مكاتب البرنامج الإنمائي خلال عام ٢٠١٧، فإن نتائج مراجعة الحسابات بصفة عامة تجسّد حالة البرامج والعمليات في ذلك العام. وقد غطت عمليات مراجعة الحسابات على المستوى القطري البالغ عددها ١٠١ عملية (عمليات مراجعة حسابات المكاتب القطرية، وعمليات مراجعة حسابات مشاريع التنفيذ المباشر، وعمليات مراجعة حسابات الصندوق العالمي) نحو ٢,٣ بليون دولار (٥٣ في المائة) من أصل نحو ٤,٣ بلايين دولار هي نفقات البرنامج الإنمائي على الصعيد الميداني. وغطت عمليات مراجعة الحسابات أجزائها أطراف ثلاثة لمشاريع المنظمات غير الحكومية والمشاريع المنفذة وطنياً نفقات إضافية قدرها ١,٣ بليون دولار.

## الشكل ١

عدد تقارير مراجعة الحسابات الصادرة عام ٢٠١٨ ونسبتها المئوية<sup>(٢)</sup> ونوعها

## تقدير مراجعة الحسابات

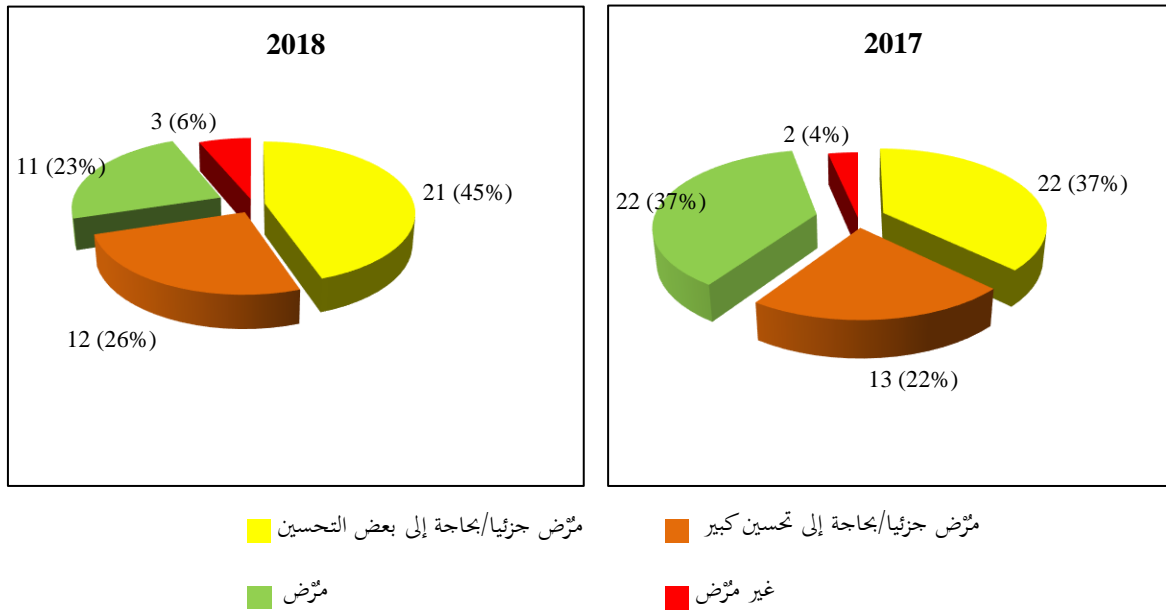
١٥ - استناداً إلى نتائج مراجعة الحسابات، يمنح المكتب تقديراً للمراجعة في أغلب تقاريره يعكس مستوى الكفاءة والفعالية في الحوكمة، وفي إدارة المخاطر وعمليات الرقابة على مستوى الكيان الذي روجعت حساباته. وتشمل الاستثناءات عمليات مراجعة الحسابات التي تجرى في إطار المتابعة، وعمليات مراجعة الحسابات التي تقتصر على الناحية المالية لمشاريع التنفيذ المباشر، والتقارير الموحدة المتعلقة بعدة عمليات مراجعة للحسابات.

١٦ - ومن أصل التقارير البالغ عددها ١٠٩، لم يتضمن ٦٢ تقريراً علامة تقديرية عامة. ومن أصل التقارير المتبقية وعددها ٤٧ تقريراً، تضمن ١١ تقريراً (٢٣ في المائة) العلامة التقديرية 'مُرضٍ'؛ وتضمن ٢١ تقريراً (٤٥ في المائة) العلامة 'مرض جزئياً/بحاجة إلى بعض التحسين'؛ وتضمن ١٢ تقريراً (٢٦ في المائة) العلامة 'مرض جزئياً/بحاجة إلى تحسين كبير'؛ وتضمنت ثلاثة تقارير (٦ في المائة) العلامة 'غير مرضٍ' (انظر الشكل ٢). وتُظهر مقارنة توزيع العلامات التقديرية التي منحتها مراجعة الحسابات في عام ٢٠١٨ بالعلامات الممنوحة في عام ٢٠١٧ انخفاضاً في العلامات التقديرية 'مُرضٍ'؛ وزيادة في العلامات 'مرض جزئياً/بحاجة إلى بعض التحسين' و 'مرض جزئياً/بحاجة إلى تحسين كبير'؛ وزيادة طفيفة في العلامات 'غير مرضٍ' (بنسبة ٢ في المائة). وتعلق التقارير الثلاثة التي تضمنت العلامة التقديرية 'غير مرضٍ' بعمليات مراجعة حسابات المكاتب القطرية.

(٢) نسبة عدد التقارير بحسب نوع مراجعة الحسابات إلى مجموع التقارير الصادرة (محوّلة إلى نسبة مئوية).

## الشكل ٢

مقارنة العلامات التقديرية التي منحتها مراجعة الحسابات (عام ٢٠١٨ مقارنة بعام ٢٠١٧)



## ثانياً - الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات

١٧ - في عام ٢٠١٨، كشف البرنامج الإنمائي علناً عن ١٠٩ من تقارير المراجعة الداخلية للحسابات، منها خمسة تقارير جرى تحريرها تحريراً جزئياً نظراً لاحتوائها على معلومات حساسة (http://audit-public-disclosure.undp.org). وتلقت الصفحة الإلكترونية المتعلقة بالكشف عن تقارير المراجعة ٥٥٨٠ زيارة، وهو دون عدد الزيارات التي تلقتها في عام ٢٠١٧ البالغ ٦٩٥١ زيارة.

١٨ - ووفقاً للقرار ٢٣/٢٠١١، فإن المكتب يبلغ المجلس التنفيذي بموجب هذا التقرير بعدم ورود أي طلب في عام ٢٠١٨ للاطلاع على تقارير مراجعة الحسابات غير المعلنة الصادرة قبل تاريخ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، حين كانت سياسة الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات تُنفذ عملاً بالقرار ٨/٢٠١٢.

## ثالثاً - ملاك الموظفين والميزانية

١٩ - في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، بلغ مجموع الوظائف المعتمدة في المكتب ٨٥ وظيفة.

## عملية الاستقدام

٢٠ - من بين الوظائف الـ ٨٥ المشار إليها، شُغلت ٨٤ وظيفة وبقيت وظيفة واحدة شاغرة بحلول نهاية عام ٢٠١٨. وفي عام ٢٠١٨، بلغ متوسط معدل الشغور ٥ في المائة (مقابل الهدف المنشود وهو ٧ في المائة)، وكان متوسط الوقت الذي ظلت فيه الوظائف شاغرة ٤ أشهر (مقابل الهدف المنشود وهو ٦ أشهر).



## الميزانية

٢١ - في عام ٢٠١٨، بلغت ميزانية المكتب الإجمالية المعتمدة ١٧,٦ مليون دولار ممولة من موارد الميزانية المؤسسية، وقد شملت مساهمة قدرها ٠,٣ مليون دولار من المكتب الإقليمي للدول العربية من أجل أنشطة التحقيق في العراق (انظر الشكل ٣ أدناه).

٢٢ - وتلقى المكتب مبلغاً إضافياً قدره ١,٢ مليون دولار لأغراض مراجعة الحسابات والتحقيق في أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الممولة بمنح الصندوق العالمي. وقد غطت مخصصات الصندوق العالمي تمويل وظائف الموظفين والتكاليف التشغيلية لثلاث وظائف متخصصة في مراجعة الحسابات، مقرها اسطنبول وبريتوريا وداكار، ووظيفة واحدة لمستشار للتحقيقات مقرها نيويورك.

٢٣ - ومُثل ما مجموعه مليون دولار على شكل تكاليف مباشرة لمراجعة الحسابات على الميزانيات المتعلقة بكل مشروع من مشاريع التنفيذ المباشر التي تمت مراجعة حساباتها في عام ٢٠١٨.

## الشكل ٣

## الموارد في عام ٢٠١٨، باستثناء الصندوق العالمي

الفئة	بملايين الدولارات
مراجعة الحسابات	٩,٤
التحقيقات	٦,٨
الإدارة والدعم	١,٣
اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم	٠,١
<b>المجموع</b>	<b>١٧,٦</b>

## رابعا - النتائج الهامة للمراجعة الداخلية للحسابات

## ألف - مراجعة الحسابات بالمقر

٢٤ - أُنجز المكتب سبع عمليات لمراجعة الحسابات بالمقر في عام ٢٠١٨. ومن بين عمليات مراجعة الحسابات تلك، كانت أربع عمليات عبارة عن مراجعات للأداء تشمل إدارة البرنامج الإنمائي لعملية التجميع، وتقاسم التكاليف مع الحكومات، والصندوق الأخضر للمناخ، والمكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وكانت عمليات مراجعة الحسابات الثلاث المتبقية عبارة عن عمليات تحقق من امتثال برنامج متطوعي الأمم المتحدة، ووحدة المشتريات العالمية التابعة للبرنامج الإنمائي، ومكتب تقرير التنمية البشرية التابع للبرنامج الإنمائي.

٢٥ - وأسفرت عمليات مراجعة حسابات وحدة المشتريات العالمية التابعة للبرنامج الإنمائي، والصندوق الأخضر للمناخ، ومكتب تقرير التنمية البشرية عن تقدير عام 'مرض'.

٢٦ - وأسفرت مراجعة حسابات المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن تقدير عام 'مرض جزئياً/بحاجة إلى بعض التحسين'. ويعزى هذا التقدير أساساً إلى عدم كفاية القدرات في المركز الإقليمي لتلبية احتياجات المكاتب القطرية.

٢٧ - وأسفرت عمليات مراجعة حسابات عملية التجميع وتقاسم التكاليف مع الحكومات عن تقدير عام 'مرض جزئياً/بحاجة إلى تحسين كبير'. وفيما يخص مراجعة حسابات عملية التجميع (المرحلة التجريبية)، يعزى التقدير أساساً إلى عدم اكتمال تنفيذ قرار الفريق التنفيذي فيما يتعلق بتجميع الشركات؛ وإلى غياب الرقابة من البداية إلى النهاية على أي عملية وإلى كون التحليل الوظيفي ناقصاً؛ وإلى عدم وضوح الدور الذي تضطلع به وحدة الخدمات المشتركة العالمية؛ وإلى الثغرات التي تعترى عملية إعادة تصميم أساليب العمل. وفيما يخص مراجعة حسابات إدارة البرنامج الإنمائي لتقاسم التكاليف مع الحكومات، يعزى التقدير في المقام الأول إلى ضعف إدارة مشاريع الهياكل الأساسية وإلى أن أدوات التمويل والشراء في البرنامج الإنمائي لم تكن متكاملة. وقد أبرز استعراض برنامج التنمية المجتمعية في حالات الطوارئ في السنغال ضعف إدارة البرنامج.

٢٨ - وأسفرت مراجعة حسابات برنامج متطوعي الأمم المتحدة، الذي يغطي الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، عن تقدير عام 'مرض جزئياً/بحاجة إلى بعض التحسين'. ويعزى هذا التقدير أساساً إلى الثغرات التي تعترى الرقابة في ظل ترتيب مع طرف ثالث وعدم ملائمة آلية استرداد التكاليف.

٢٩ - وأسفرت التقارير السبعة لمراجعة حسابات المقرر عن ٣٣ توصية، منها ١٣ توصية (٣٩ في المائة) مصنفة بأنها ذات 'أولوية عليا'.

## باء - عمليات مراجعة حسابات المكاتب القطرية

٣٠ - لقد شملت التقارير الثلاثون لمراجعة حسابات المكاتب القطرية الصادرة في عام ٢٠١٨ عمليات مراجعة للحسابات ذات نطاق عام بلغ عددها ٢٩ مراجعة واستعراضاً مستندياً واحداً. وترد في الشكل ٤ أذناء المسائل الهامة (المتكررة في خمسة مكاتب على الأقل) مجمعةً بحسب مجال المراجعة.

الشكل ٤

### المسائل المتكررة التي حددتها مراجعة حسابات المكاتب القطرية

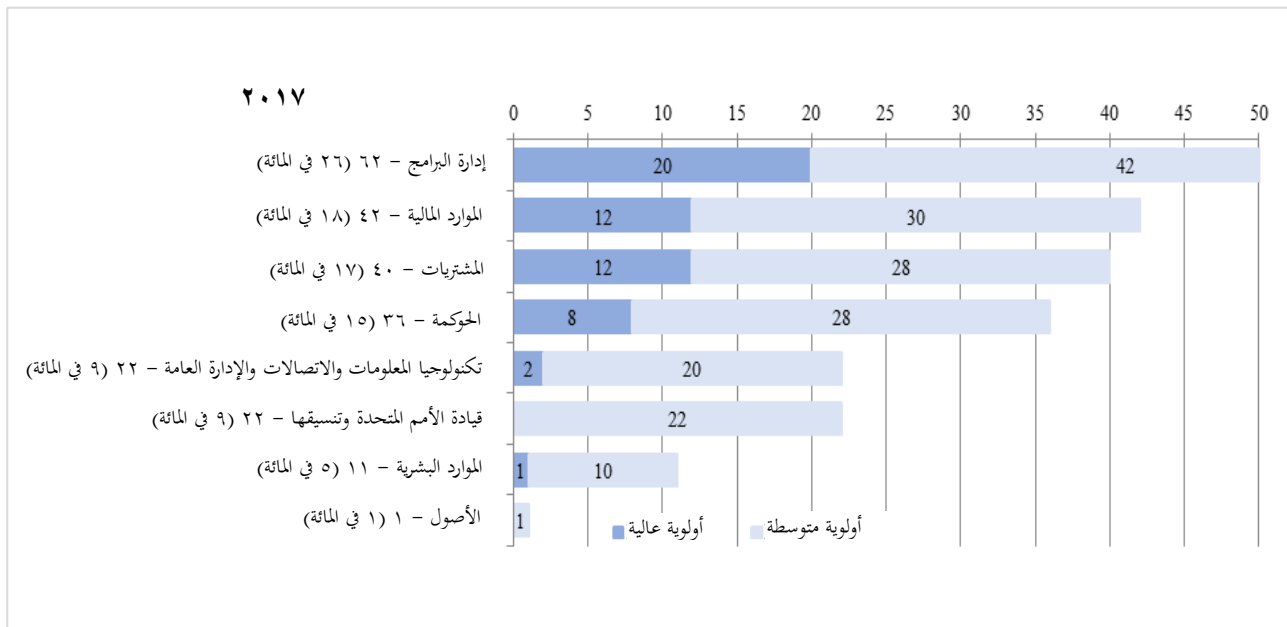
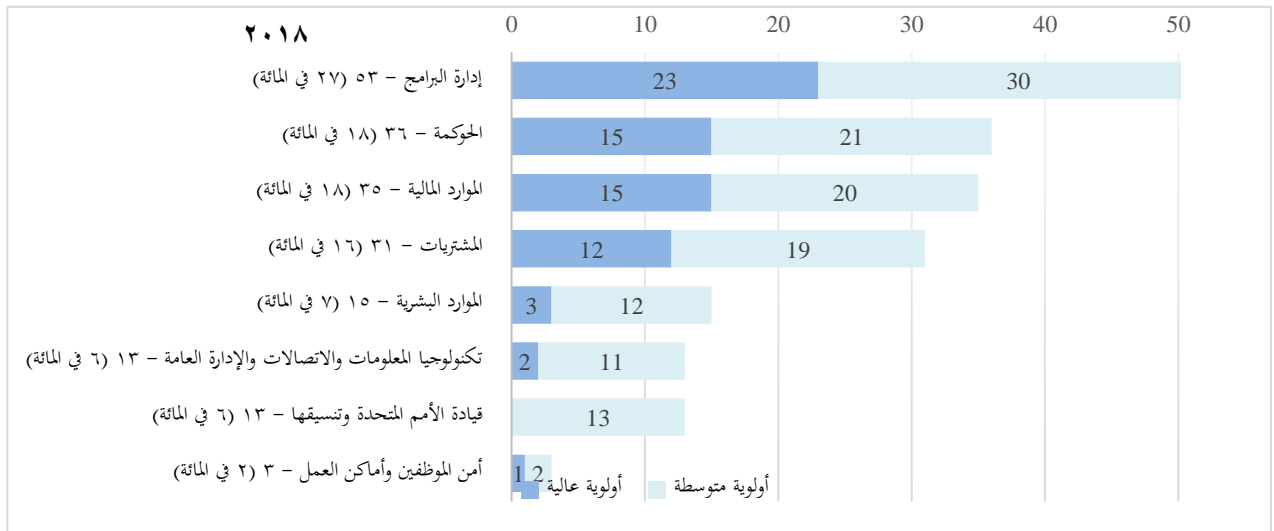
مجال المراجعة	المسائل المتكررة التي حددتها مراجعة الحسابات
إدارة البرامج/ المشاريع	- عدم كفاية رصد المشاريع وتقييمها، بما في ذلك استعراض وثائق المشاريع وتصاميم المشاريع، أو تنفيذ أنشطة ضمان الجودة (٢١ مكتباً)
	- حالات تأخير في إقفال المشاريع المنجزة في نظام أطلس (٧ مكاتب)
المشتريات	- عدم كفاية الضوابط في إدارة المشتريات، مثل عدم إجراء عمليات الشراء التنافسية أو غياب الاستعراضات التي تجريها اللجنة المعنية بالعقود والأصول والمشتريات أو اللجنة الاستشارية الإقليمية (١٣ مكتباً)
	- عدم كفاية مبررات اختيار الخبراء الاستشاريين المعيّنين بموجب عقود فردية (٧ مكاتب)
	- عدم كفاية التخطيط للمشتريات (٥ مكاتب)
إدارة الموارد البشرية	- مواطن الضعف التي تعترى إدارة الموارد البشرية، مثل عدم كفاية الرقابة في استخدام الموظفين من أجل كفاية وضع قوائم التصفية والقوائم الأولية لمقدمي الطلبات على النحو الواجب، أو استخدام طريقة غير صحيحة في مجال التعاقد (٩ مكاتب)
	- حالات تأخير في إكمال الدورات التدريبية الإلزامية (٨ مكاتب)
الإدارة المالية	- مواطن الضعف التي تعترى الإدارة المالية، مثل الخطأ في تسجيل المدفوعات في نظام أطلس، وعدم ملائمة السياسة العامة لتجاوز المبالغ المقررة في الميزانية، أو ضعف تنفيذ احتساب التكلفة المباشرة للمشاريع (١٥ مكتباً)

تكنولوجيا المعلومات - مواطن الضعف التي تعترض إدارة الأصول، مثل عدم اكتمال وثائق الأصول، أو عدم امتثال السياسة المتعلقة بالاتصالات والتنظيم بالأصول المفقودة أو المسروقة، أو التأخير في التصرف في الأصول (٧ مكاتب) الإداري العام

٣١ - وأسفرت مراجعات الحسابات المذكورة أعلاه عن ١٩٩ توصية، منها ٧١ توصية (٣٦ في المائة) تم تصنيفها بأنها ذات "أولوية عليا". ويرد في الشكل ٥ أدناه التوزيع المواضيعي لتوصيات عام ٢٠١٧ و عام ٢٠١٨. وفي كلتا السنتين، حظيت إدارة البرامج بأعلى عدد من التوصيات.

الشكل ٥

توزيع التوصيات المتعلقة بمراجعة حسابات المكاتب القطرية الواردة في تقارير المراجعة الداخلية للحسابات لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، وتصنيف أولوية كل منها



## جيم - عمليات مراجعة حسابات الصندوق العالمي

٣٢ - أصدر المكتب ١٠ تقارير لمراجعة حسابات الصندوق العالمي (بما في ذلك تقرير للمتابعة وتقريران موحدان) في عام ٢٠١٨. وشملت التقارير إدارة منح الصندوق العالمي في ثمانية مكاتب قطرية (اثنتان في أفريقيا، وواحد في منطقة الدول العربية، وأربعة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وواحد في أوروبا ورابطة الدول المستقلة). وترد في الشكل ٦ أدناه المسائل الهامة (المتكررة في أربعة مكاتب على الأقل) مجمعةً بحسب مجال المراجعة.

الشكل ٦

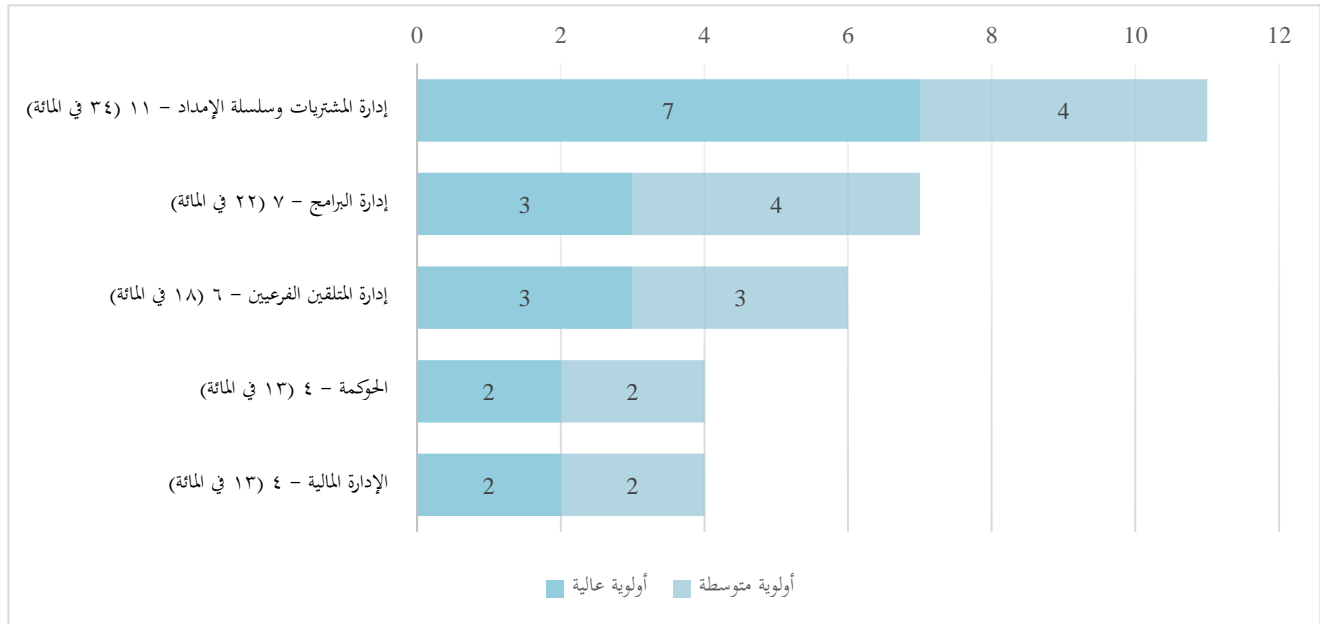
### المسائل المتكررة المتعلقة بمراجعة حسابات الصندوق العالمي

مجال المراجعة	المسائل المتكررة التي حددتها مراجعة الحسابات
إدارة البرامج/المشاريع	مواطن الضعف التي تعترض إدارة البرامج/المشاريع، مثل ضعف أنشطة الرصد والتقييم، أو حالات التأخير في تنفيذ المشاريع (٥ مكاتب)
إدارة المتلقين الفرعيين	مواطن الضعف التي تعترض إدارة المتلقين الفرعيين، مثل عدم إجراء تقييمات للقدرة قبل اختيار المتلقين الفرعيين، أو عدم استخدام أو اتباع أحكام الاتفاق الموحد للمتلقين الفرعيين (٤ مكاتب)
إدارة المشتريات وسلسلة الإمداد	مواطن الضعف التي تعترض إدارة المشتريات وسلسلة الإمداد، من قبيل ضعف اختبار مراقبة الجودة أو عدم ملائمة تخزين المستحضرات الصيدلانية (٤ مكاتب)

٣٣ - واشتملت تقارير مراجعة الحسابات العشرة المتعلقة بالمنح التي يديرها البرنامج الإنمائي بوصفه مستفيداً رئيسياً على ٣٢ توصية، يندرج أغلبها (٥٦ في المائة) تحت المجالين التاليين: (أ) إدارة المشتريات وسلسلة الإمداد؛ (ب) وإدارة البرامج. وتُجمع المسائل الهامة بحسب مجال المراجعة في الشكل ٧ أدناه.

الشكل ٧

توزيع التوصيات المتعلقة بمراجعة حسابات الصندوق العالمي الواردة في تقارير المراجعة الداخلية للحسابات لعام ٢٠١٨، وتصنيف أولوية كل منها



## دال - مراجعة حسابات المشاريع

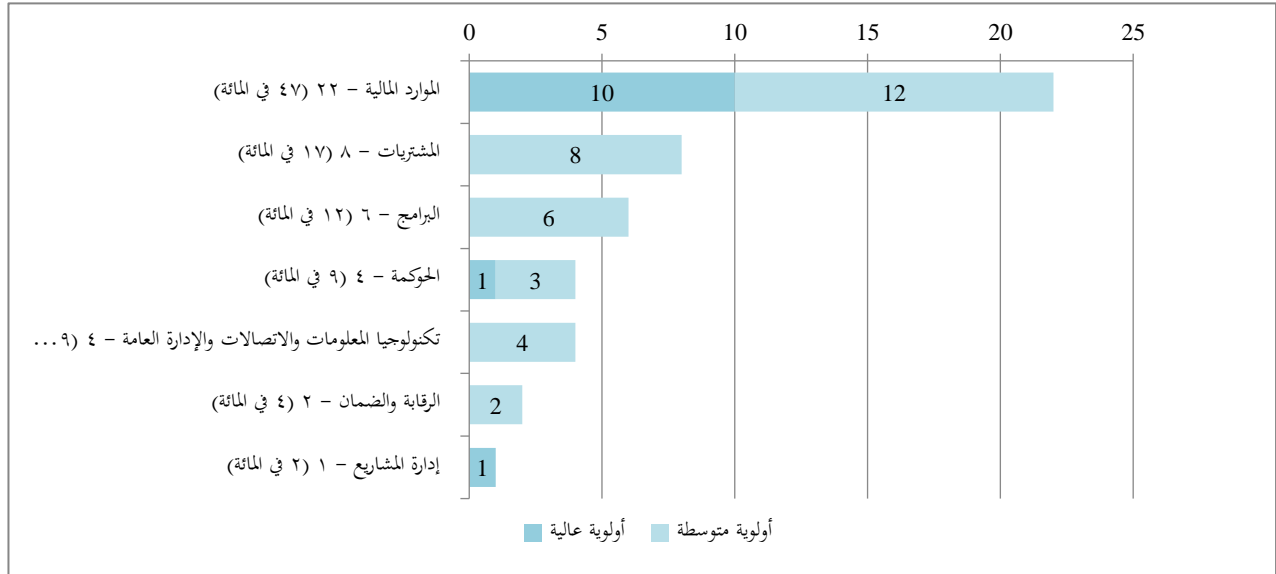
٣٤ - في عام ٢٠١٨، روجعت حسابات ٦١ مشروعاً على نحو مستقل، لا كجزء من مراجعة حسابات المكاتب القطرية، وبلغ مجموع النفقات التي خضعت لمراجعة الحسابات ٥٣٨,٤ مليون دولار. ومن بين تلك المشاريع، نفذ البرنامج الإنمائي ٥٩ مشروعاً تنفيذاً مباشراً بقيمة تبلغ ٥٢٨,١ مليون دولار. أما المشروعان المتبقيان، اللذان نفذهما صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية تنفيذاً مباشراً، فقد بلغت قيمتهما ١٠,٣ ملايين دولار.

٣٥ - ومن بين المشاريع الـ ٦١، روجعت حسابات ٥٨ مشروعاً من قبل شركات لمراجعة الحسابات تعاقد معها المكتب، مما أسفر عن إبداء ٥١ رأياً غير متحفظ (بما في ذلك المشروعان اللذان نفذهما صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية تنفيذاً مباشراً)، وخمسة آراء متحفظة، ورأين سلبيين. وأسفرت الآراء المتحفظة والآراء السلبية عن أخطاء مالية صافية بلغ مجموعها ٤٥,٤ مليون دولار، أي نسبة ٨,٦ في المائة من مجموع النفقات التي خضعت لمراجعة الحسابات (٥٢٨,١ مليون دولار) مقابل ١٣,٩ مليون دولار في عام ٢٠١٧، أي نسبة ٢,٩ في المائة من مجموع النفقات التي خضعت لمراجعة الحسابات (٤٧٦,٧ مليون دولار). ومن مجموع الأخطاء المالية التي سجلت في عام ٢٠١٨، كانت نسبة ٨٣ في المائة (أي ٣٧,٨ مليون دولار) تتصل بأحد المشاريع التي يديرها مكتب البرنامج الإنمائي في السنغال. وقد تولى مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات مباشرةً عمليات مراجعة حسابات المشاريع الثلاثة المتبقية.

٣٦ - وأسفرت عمليات مراجعة حسابات مشاريع التنفيذ المباشر الـ ٦١ عن ٤٧ توصية (انظر الشكل ٨)، منها عدد كبير من التوصيات (٤٧ في المائة) في مجال إدارة الموارد المالية، من قبيل الخطأ في حساب تكاليف الدعم الإداري العام، والافتقار إلى الوثائق الداعمة، وضعف الضوابط في سداد المدفوعات، وعدم تسجيل المصروفات على النحو السليم. ولم تسفر عمليات مراجعة حسابات المشروعين اللذين ينفذهما صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية تنفيذاً مباشراً عن أي توصيات.

الشكل ٨

توزيع توصيات مراجعة حسابات مشاريع التنفيذ المباشر الواردة في تقارير المراجعة الداخلية للحسابات لعام ٢٠١٨ وتصنيف أولوية كل منها



## هاء - عمليات مراجعة الحسابات المشتركة بين الوكالات

٣٧ - في عام ٢٠١٨، أصدر مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات تقريراً موحداً عن ثلاث عمليات لمراجعة حسابات صندوق أهداف التنمية المستدامة أجرتها دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لعدد من منظمات الأمم المتحدة.

٣٨ - وقد عرض التقرير الموحد عن عمليات مراجعة حسابات صندوق أهداف التنمية المستدامة المسائل والتوصيات الرئيسية المتعلقة بمراجعة الحسابات والواردة في عمليات مراجعة الحسابات الثلاث التي أجريت: مراجعة مهمة الوكيل الإداري؛ ومراجعة حسابات البرنامج المشترك في كولومبيا؛ ومراجعة الترتيبات الإدارية لصندوق أهداف التنمية المستدامة.

٣٩ - ومنذ عام ٢٠١٠، واستناداً إلى أطر مراجعة الحسابات المتفق عليها مع أعضاء مجموعة ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات بالأمم المتحدة، أصدر المكتب ٢٥ تقريراً عن مراجعة الحسابات المشتركة بين الوكالات تتناول صناديق مختارة من الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء؛ و 'مبادرة توحيد الأداء'؛ والنهج المنسق للتحويلات النقدية.

## خامسا - متابعة توصيات مراجعة الحسابات

٤٠ - وصل معدل التنفيذ العام لتوصيات مراجعة الحسابات إلى ٩٥ في المائة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وهو أعلى من المعدل المحقق في عام ٢٠١٧ (٩٢ في المائة). وشمل ذلك كافة التقارير التي أصدرها المكتب في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

٤١ - وتوجد أربع توصيات ظلت دون تنفيذ كامل لمدة ١٨ شهراً أو أكثر بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ (انظر المرفق ٣)، في مقابل ست توصيات في عام ٢٠١٧. ومن بين التوصيات الأربع، كانت ثلاث توصيات (توصيتان ذات 'أولوية عليا' وتوصية ذات 'أولوية متوسطة') تتعلق بمراجعة نظام تقديم العطاءات إلكترونياً في البرنامج الإنمائي. وكانت التوصية المتبقية (ذات 'أولوية متوسطة') تتعلق بمراجعة حسابات مكتب السياسات ودعم البرامج.

٤٢ - وقد سُحبت في عام ٢٠١٨ خمس عشرة توصية من تقارير مراجعة الحسابات من بين التوصيات الصادرة في الفترة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٧. وقد سُحبت هذه التوصيات بعد إطلاع مدير المكتب على الاعتبارات التي أدت إلى ذلك (انظر الشكل ٩ أدناه). وسُحبت عشر توصيات من بين التوصيات الـ ١٥ على إثر قبول الإدارة للمخاطر المتبقية. وسُحبت التوصيات الخمس المتبقية لأنها تقع خارج نطاق سيطرة المكاتب التي تمت مراجعة حساباتها. ويرد في المرفق ٤ عرض أكثر تفصيلاً للمسألة.

## الشكل ٩

## عدد التوصيات المسحوبة في عام ٢٠١٨

سنة صدور التقرير	عدد التوصيات
٢٠١٥	١
٢٠١٦	٥
٢٠١٧	٩
المجموع	١٥

## سادسا - استعراض عمليات مراجعة حسابات المشاريع التي تُنفذها منظمات غير حكومية و/أو حكومات وطنية

٤٣ - تولت إجراء عمليات المراجعة للسنة المالية ٢٠١٧ مؤسسات عليا لمراجعة الحسابات أو شركات مراجعة حسابات تقوم المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي بالاستعانة بها وإدارتها. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، كان المكتب قد تلقى ٨٨٠ تقريراً من تقارير مراجعة الحسابات، على أن ١٠ تقارير لا تزال لم تقدّم بعد (من مكاتب البرنامج الإنمائي في الإمارات العربية المتحدة، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والسنغال، والعراق، وغابون).

## نتائج الاستعراض

٤٤ - من بين التقارير الواردة وعددها ٨٨٠ تقريراً، استعرض المكتب ٣٤٢ تقريراً استعراضاً متعمقاً، بما يمثل ١,١٣ بليون دولار من النفقات (٨٦ في المائة من النفقات التي خضعت للمراجعة).

٤٥ - وأصدر المكتب رسائل استعراض توجّه انتباه المكاتب القطرية إلى المجالات التي تتطلب تحسينات إلى جميع المكاتب القطرية التي قدمت تقارير لمراجعة حسابات المشاريع، وعددها ٩٨ مكتباً. ويبيّن الشكل ١٠ أدناه عدد البلدان التي حصلت على استعراضات 'مرضية' و 'مرضية جزئياً' و 'غير مرضية' للسنتين الماليتين ٢٠١٦ و ٢٠١٧. واشتمل الاستعراض على أربعة عناصر هي: (أ) قوة الضوابط الداخلية القائمة؛ (ب) ومتابعة توصيات مراجعة الحسابات في حينها؛ (ج) والالتزام بمتطلبات نطاق مراجعة الحسابات؛ (د) وإدارة عملية مراجعة الحسابات في حينها.

## الشكل ١٠

## نتائج تقييم جودة تقارير مراجعة حسابات مشاريع المنظمات غير الحكومية/المشاريع المنفذة وطنياً

العلامة التقديرية العامة				
السنة المالية ٢٠١٦		السنة المالية ٢٠١٧		
(عمليات المراجعة المضطلع بها في عام ٢٠١٧)		(عمليات المراجعة المضطلع بها في عام ٢٠١٨)		
عدد البلدان	النسبة المئوية	عدد البلدان	النسبة المئوية	العلامة التقديرية
٧٥	٧٥	٧٥	٧٣	مرضٍ
٢٢	٢٢	١٥	١٥	مرضٍ جزئياً

العلامة التقديرية العامة				
السنة المالية ٢٠١٦		السنة المالية ٢٠١٧		
(عمليات المراجعة المضطلع بها في عام ٢٠١٧)		(عمليات المراجعة المضطلع بها في عام ٢٠١٨)		
النسبة المئوية	عدد البلدان	النسبة المئوية	عدد البلدان	العلامة التقديرية
٣	٣	١٠	١٠	غير مرضٍ
١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩٨	مجموع المكاتب القطرية

المسائل الرئيسية في مراجعة حسابات مشاريع المنظمات غير الحكومية/المشاريع المنفذة وطنياً والإجراءات المتخذة بشأنها

٤٦ - اشتملت تقارير مراجعة حسابات مشاريع المنظمات غير الحكومية/المشاريع المنفذة وطنياً التي استُعرضت بالتفصيل على ٢١٥ ١ مسألة، صُنِف أغلبها (٦٠ في المائة) بأنه 'ذو أولوية متوسطة'. وكانت نسبة ٤٦ في المائة من المسائل تتعلق بالإدارة المالية.

٤٧ - وقام المكتب برصد الإجراءات التي اتخذتها المكاتب القطرية لتنفيذ توصيات مراجعة الحسابات. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، كانت نسبة ٧٥ في المائة من مسائل مراجعة الحسابات البالغ عددها ٢١٥ ١ مسألة قد نُقِذت أو لم تعد تنطبق.

#### آراء مراجعي الحسابات وصافي الأخطاء المالية

٤٨ - فيما يتعلق بالتقارير المشفوعة بآراء معدلة، قدر المكتب أن مجموع الأخطاء المالية الصافية للسنة المالية ٢٠١٧ كان فيه مغالاة في التقدير بمبلغ صافيه ٢٥,٩ مليون دولار (في مقابل ٦,١ ملايين دولار للسنة المالية ٢٠١٦)، أي بنسبة ٢ في المائة من مجموع النفقات التي خضعت للمراجعة (١,٣ بليون دولار). وتعزى الأخطاء إلى وجود آراء معدلة بشأن ٥١ مشروعاً في ٢٣ مكتباً قِطرياً. ومن مجموع الأخطاء المالية الصافية للسنة المالية ٢٠١٧، كانت نسبة ٧٠ في المائة (١,١ مليون دولار) تتصل بأربعة مشاريع في مكتب البرنامج الإنمائي في اليمن. وعُزيت التحفظات بالدرجة الأولى إلى وجود نفقات غير مدعومة بما يُثبتها أو نفقات غير مستحقة (٢٦ مشروعاً)، أو عدم تسجيل أو تسجيل غير صحيح للسلف أو النفقات (١٣ مشروعاً).

#### المكاتب القطرية التي يُنقذ فيها بالكامل النهج المنسق للتحويلات النقدية

٤٩ - بالنسبة للسنة المالية ٢٠١٧، قام ٢٠ مكتباً قِطرياً (الأرجنتين، وأفغانستان، وإندونيسيا، وأوروغواي، وبوتان، والبوسنة والهرسك، وتايلند، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وساموا، وسري لانكا، والصين، وفييت نام، وكابو فيردي، وكمبوديا، وماليزيا، والمغرب، وملاوي، والهند) بالانتقال بالكامل إلى النهج المنسق للتحويلات النقدية، وتطبيق ما يقابله من أنشطة الضمان المنصوص عليها في إطار النهج المنسق في التحويلات النقدية، عوضاً عن عمليات مراجعة حسابات مشاريع المنظمات غير الحكومية/المشاريع المنفذة وطنياً.

٥٠ - وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، كان المكتب قد أنجز استعراض ١٠٤ من تقارير مراجعة الحسابات في إطار النهج المنسق للتحويلات النقدية. ومن بين تلك التقارير، كان ٧٨ تقريراً



يتعلق بعمليات المراجعة المالية و ٢٦ تقريراً بعمليات مراجعة الرقابة الداخلية. وأصدر مراجعو الحسابات آراء 'غير معدّلة' بشأن ٧٤ من تقارير مراجعة الحسابات المالية البالغ عددها ٧٨ تقريراً، وآراء 'معدّلة' بشأن أربعة تقارير مالية، حيث بلغ صافي الأخطاء المالية مقدار ٥٥٧ ١٨٥ دولاراً (٠,٥ في المائة من النفقات التي خضعت للمراجعة).

## سابعاً - التحقيقات

٥١ - خلال عام ٢٠١٨، فتح المكتب ٢٩٤ قضية جديدة ورُحِّل ما يزيد عن ٢٢٦ قضية من عام ٢٠١٧، ليصل بذلك عدد القضايا لعام ٢٠١٨ إلى ٥٢٠ قضية.

٥٢ - وأقفل المكتب ٢٦٣ قضية من قضايا عام ٢٠١٨ المذكورة البالغ عددها ٥٢٠ قضية. وفي نهاية عام ٢٠١٨، جرى ترحيل ٢٥٧ قضية إلى عام ٢٠١٩ (انظر الشكل ١١ أدناه).

الشكل ١١

### عدد القضايا المعروضة على مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨

عدد القضايا	٢٠١٧	٢٠١٨
القضايا المرحلة في ١ كانون الثاني/يناير	١٧٦	٢٢٦
القضايا الواردة خلال العام	٢٥٥	٢٩٤
<b>مجموع القضايا خلال العام</b>	<b>٤٣١</b>	<b>٥٢٠</b>
القضايا المغلقة (من القضايا المرحلة)	١٢٢	١٧٥
القضايا المغلقة (من القضايا الواردة في عام ٢٠١٨)	٨٣	٨٨
<b>مجموع القضايا المغلقة</b>	<b>٢٠٥</b>	<b>٢٦٣</b>
القضايا المرحلة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر	٢٢٦	٢٥٧

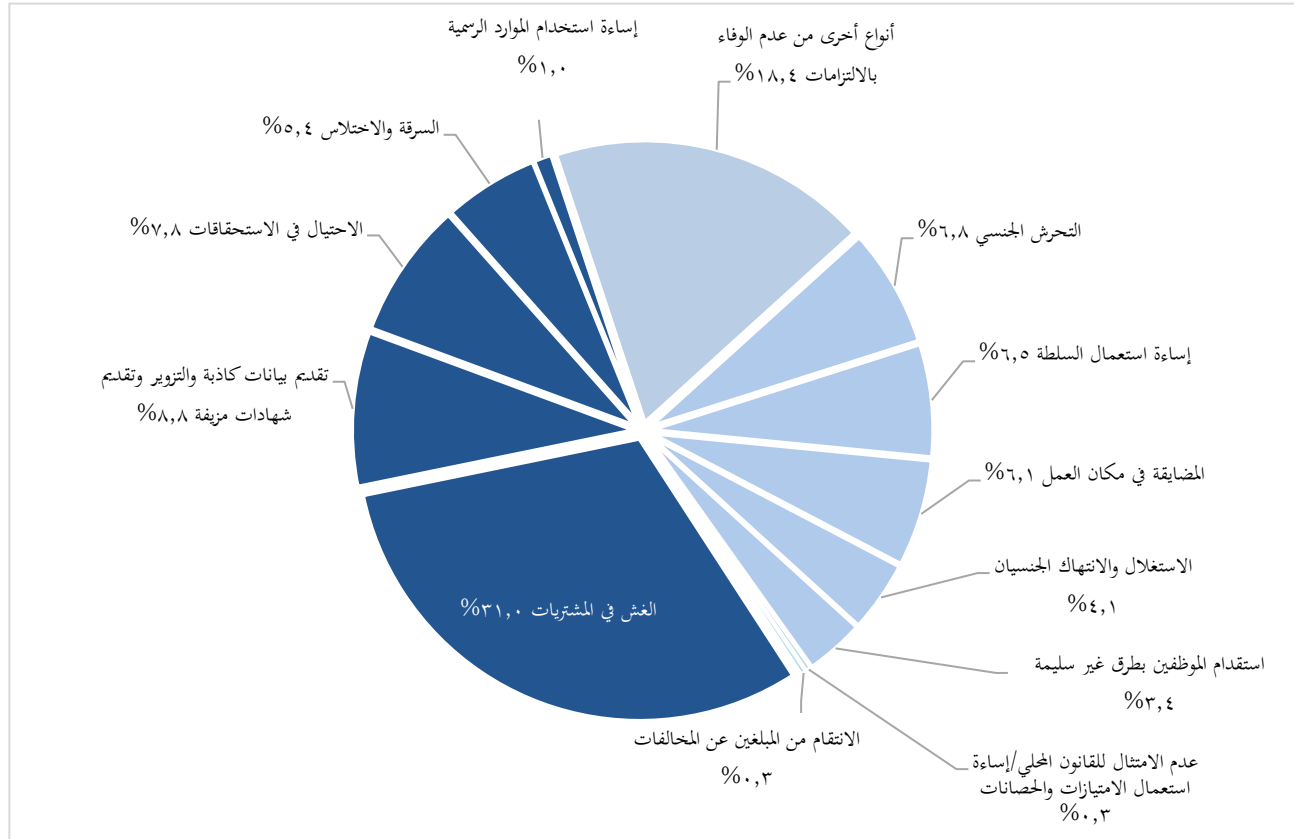
أنواع الشكاوى (القرار ٢/٢٠١٩)

٥٣ - تُبلَّغ الشكاوى إلى المكتب عن طريق البريد الإلكتروني والهاتف والتفاعلات الشخصية والإحالات. وشكلت الشكاوى المتعلقة بالمخالفات المالية (الغش في المشتريات؛ والسرقه والاختلاس؛ وإساءة استخدام الموارد الرسمية؛ وتقديم بيانات كاذبة والتزوير وتقديم شهادات مزيفة؛ والاحتيال في الاستحقاقات) ٥٤ في المائة من القضايا الواردة إلى المكتب في عام ٢٠١٨، ويمثل ذلك انخفاضاً طفيفاً مقارنةً بنسبة ٥٥,٧ في المائة المسجلة في عام ٢٠١٧ (انظر الشكل ١٢ أدناه).

## الشكل ١٢

أنواع الشكاوى الواردة في عام ٢٠١٨ (٣)

(ترد الشكاوى المتعلقة بالمخالفات المالية باللون الأزرق الغامق)



٥٤ - وفي عام ٢٠١٨، تلقى المكتب معظم الشكاوى من منطقة الدول العربية (٩٢ قضية)، تليها أفريقيا (٥٢ قضية)، وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ (٣٩ قضية)، وأوروبا ورابطة الدول المستقلة (٢٧ قضية)، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (١٤ قضية). وكانت هناك ٥٣ قضية تورط فيها موظفون أو أفراد آخرون من العاملين بعمود مع البرنامج الإنمائي المنتدبين في منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وتلقى المكتب ١٧ شكوى تتعلق بموظفين في المقر (انظر الشكل ١٣ أدناه).

(٣) يشمل الاحتيال في الاستحقاقات الغش في التأمين الطبي والغش في إعانة الإيجار والغش في منحة التعليم، أو أي شكل آخر من أشكال الاحتيال المرتكبة فيما يتصل بالمزايا والاستحقاقات المقدمة إلى موظفي البرنامج الإنمائي. وتشمل حالات تقديم بيانات كاذبة والتزوير وتقديم شهادات مزورة لإجراءات من قبيل تقديم وثائق مزورة لسداد المصروفات المتعلقة بتنفيذ المشاريع؛ وتقديم بيان كاذب فيما يخص الخبرة المهنية؛ وتقديم وثائق عطاءات مزورة؛ وتزوير التوقعات في استثمارات العمل الإضافي. وتشمل إساءة استخدام الموارد الرسمية استخدام ممتلكات أو أصول أو معدات أو ملفات رسمية - بما في ذلك الملفات أو البيانات الإلكترونية - لأغراض المنفعة الخاصة أو بطريقة تضر بالبرنامج الإنمائي. وتشمل الحالات الأخرى لعدم الوفاء بالالتزامات حالات من قبيل عدم إعلان تضارب المصالح مع أحد البائعين، وعدم التعاون مع التحقيقات، والانخراط في عمل خارجي دون إذن.

الشكل ١٣  
الشكاوى الواردة في عام ٢٠١٨، بحسب المنطقة

المنطقة	عدد الشكاوى الواردة
الدول العربية	٩٢
منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة	٥٣
أفريقيا	٥٢
آسيا ومنطقة المحيط الهادئ	٣٩
أوروبا ورابطة الدول المستقلة	٢٧
المقر	١٧
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١٤
<b>المجموع</b>	<b>٢٩٤</b>

معالجة القضايا

٥٥ - من بين القضايا التي أُغلقت في عام ٢٠١٨، وعددها ٢٦٣ قضية، أُغلقت ٥٧ قضية (٢٢ في المائة من القضايا انتهى النظر فيها)، بعد إجراء تقييم أولي لها، لعدم توافر أدلة كافية على ارتكاب مخالفة تبرر إجراء تحقيق؛ أو لأن الادعاءات فيها لا تدخل ضمن ولاية المكتب؛ أو لعدم وجود ما يسوغ إجراء تحقيق.

٥٦ - وأُقيمت القضايا المتبقية، وعددها ٢٠٦ قضايا، بعد إجراء تحقيق فيها، وأسفرت ٧٨ قضية منها (٣٨ في المائة) عن صدور تقرير تحقيق أثبت بالأدلة وقوع سوء سلوك أو مخالفة أخرى. ويمثل ذلك زيادة كبيرة مقارنة بتقارير التحقيق الصادرة في عام ٢٠١٧ البالغ عددها ٦٣ تقريراً. وأسفرت إحدى القضايا المثبتة البالغ عددها ٧٨ قضية عن الإبلاغ عن خسارة مالية، بينما تبين أن ١٢٨ قضية لم تكن مثبتة بأدلة وأُغلقت على إثر التحقيق (انظر الشكل ١٤ أدناه).

٥٧ - ووضع المكتب هدفاً يتمثل في إغلاق نسبة ٥٠ في المائة من القضايا قيد التقييم في غضون ثلاثة أشهر ونسبة ٥٠ في المائة من القضايا قيد التحقيق في غضون تسعة أشهر. ومن بين القضايا الـ ٥٧ التي أُغلقت بعد التقييم، أُجرت نسبة ٦٣,٢ في المائة ضمن حدود مؤشر الأداء الرئيسي المستهدف وهو ثلاثة أشهر. ومن بين القضايا المغلقة الـ ٢٠٦ نتيجة لإجراء تحقيق، أُجرت نسبة ٤٨,٥ في المائة ضمن حدود مؤشر الأداء الرئيسي المستهدف وهو تسعة أشهر.

٥٨ - وفي نهاية عام ٢٠١٨، كانت هناك ٦٥ قضية لا تزال قيد التقييم و ١٩٢ قضية قيد التحقيق.

الشكل ١٤  
الفصل في القضايا

الإجراءات المتخذة	عدد القضايا في عام ٢٠١٧	عدد القضايا في عام ٢٠١٨
بعد التقييم	٤٨	٥٧
أُغلقت لعدم وجود ما يسوغ التحقيق		

الإجراءات المتخذة		عدد القضايا في عام ٢٠١٧	عدد القضايا في عام ٢٠١٨
أحيلت إلى مكاتب أخرى تابعة للبرنامج الإنمائي		-	-
<b>المجموع</b>		<b>٤٨</b>	<b>٥٧</b>
<b>بعد التحقيق</b>			
أغلقت (غير مثبتة بأدلة)		٩٤	١٢٨
أغلقت (مثبتة بأدلة)			
- تُدمت إلى المكتب القانوني		٣٣	٢٧
- تُدمت إلى المكاتب القطرية		١١	١٨
- تُدمت إلى لجنة استعراض الموردين		١٧	٣٠
- تُدمت إلى منظمات أخرى		صفر	٢
- تُدمت إلى مكاتب أخرى تابعة للبرنامج الإنمائي		٢	١
<b>المجموع الفرعي (القضايا المثبتة)</b>		<b>٦٣</b>	<b>٧٨</b>
<b>مجموع القضايا التي أُغلقت بعد التحقيق</b>		<b>١٥٧<sup>(٤)</sup></b>	<b>٢٠٦</b>
<b>مجموع القضايا التي أُغلقت خلال السنة</b>		<b>٢٠٥</b>	<b>٢٦٣</b>
<b>تقارير التحقيق الصادرة</b>		<b>٦٥</b>	<b>٧٨</b>
<b>الرسائل الإدارية الصادرة</b>		<b>١٥</b>	<b>٨</b>

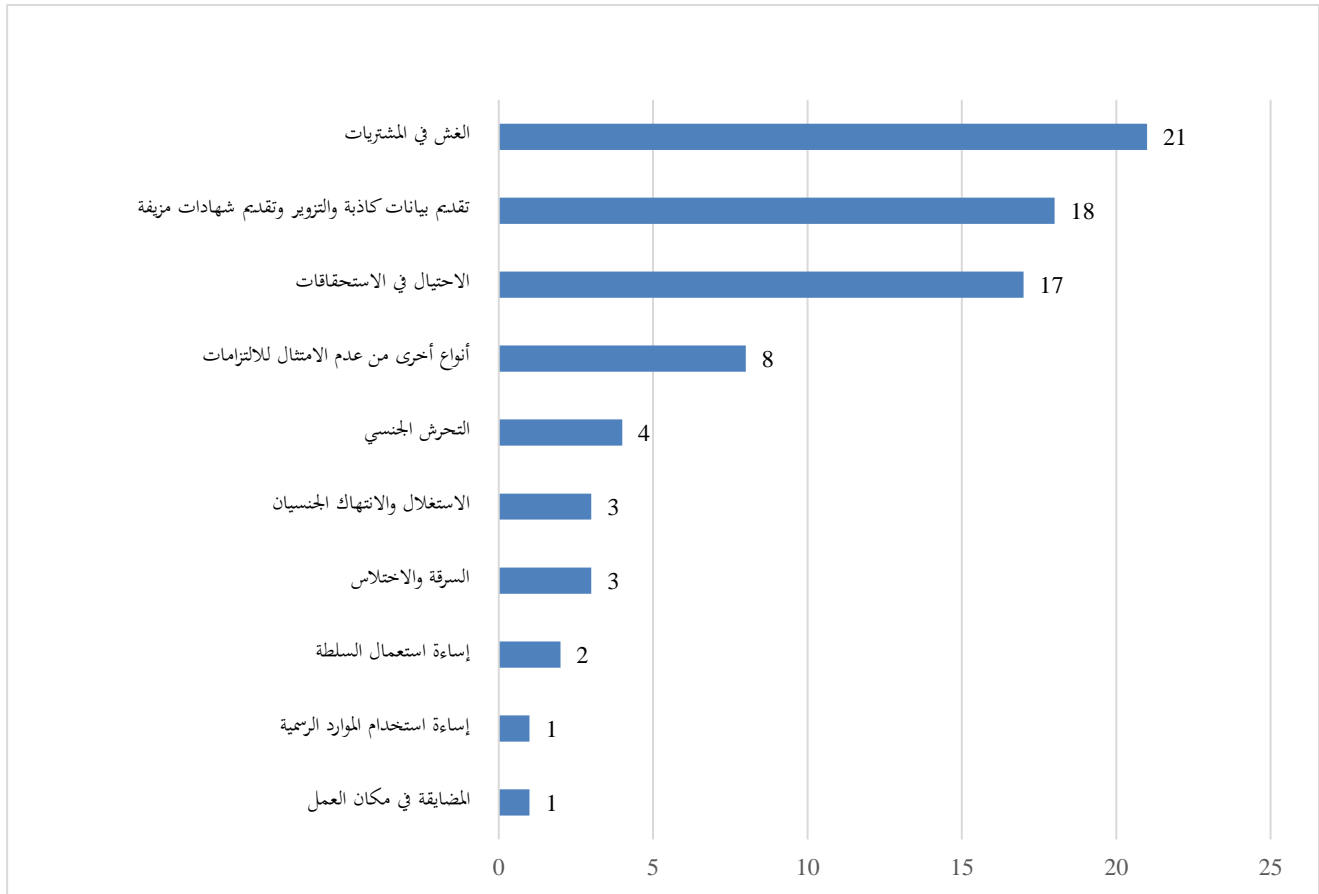
#### القضايا المثبتة

٥٩ - كان أغلب قضايا سوء السلوك التي أثبتتها التحقيقات المدعومة بأدلة، وعددها ٧٨ تحقيقاً، يتعلق بالغش في المشتريات (٢١ قضية، أو ٢٧ في المائة)؛ وتقدم بيانات كاذبة والتزوير وتقديم شهادات مزيفة (١٨ قضية، أو ٢٣ في المائة)؛ والاحتيال في الاستحقاقات (١٧ قضية، أو ٢٢ في المائة) (انظر الشكل ١٥ أدناه)<sup>(٥)</sup>. ويرد في المرفق ٥ موجز للتحقيقات المدعومة بأدلة التي أجريت في عام ٢٠١٨، بحسب نوع الادعاء.

(٤) في عام ٢٠١٧، أُغلقت ١٥٧ قضية نتيجة إجراء تحقيق فيها، وأسفرت ٦٥ قضية منها عن صدور تقرير تحقيق أثبت بالأدلة في ٦٣ منها وقوع سوء سلوك أو مخالفة أخرى. وأصدر تقريران من تقارير التحقيق، على الرغم من عدم وجود أدلة كافية تدعم الادعاءات الواردة فيهما بسبب المتطلبات الإجرائية المعمول بها في المكتب المتلقي للتقرير. أما القضايا المتبقية، وعددها ٩٢، فلم تكن مثبتة بأدلة وأُغلقت بعد التحقيق.

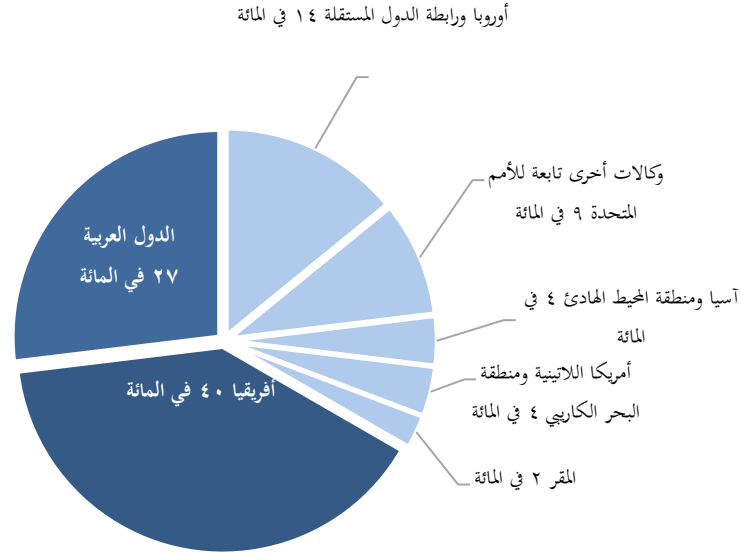
(٥) يشمل الاحتيال في الاستحقاقات الغش في التأمين الطبي والغش في إعانة الإيجار والغش في منحة التعليم، أو أي شكل آخر من أشكال الاحتيال المرتكبة فيما يتصل بالمرزايا والاستحقاقات المقدمة إلى موظفي البرنامج الإنمائي. وتشمل حالات تقديم بيانات كاذبة والتزوير وتقديم شهادات مزورة وإجراءات من قبيل تقديم وثائق مزورة لسداد المصروفات المتعلقة بتنفيذ المشاريع؛ وتقديم بيان كاذب فيما يخص الخبرة المهنية؛ وتقديم وثائق عطاءات مزورة؛ وتزوير التوقيعات في استثمارات العمل الإضافي. وتشمل الحالات الأخرى لعدم الوفاء بالالتزامات حالات من قبيل عدم إعلان تضارب المصالح مع أحد البائعين، وعدم التعاون مع التحقيقات، والانخراط في عمل خارجي دون إذن.

الشكل ١٥  
القضايا المثبتة في عام ٢٠١٨ بحسب الفئة



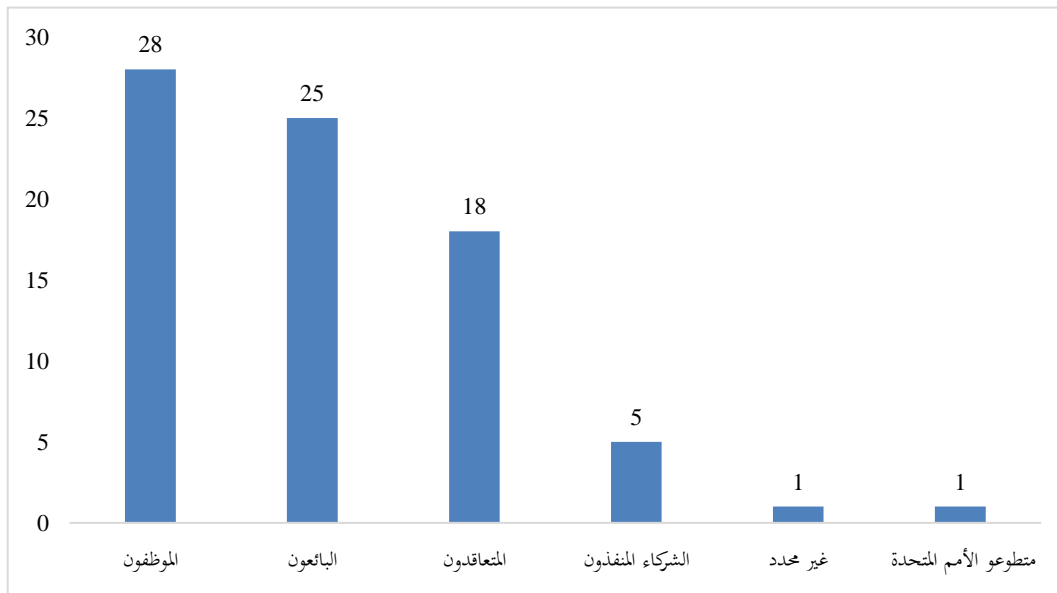
٦٠ - ومن بين القضايا المثبتة، وعدددها ٧٨ قضية، وقعت نسبة ٤٠ في المائة (٣١ قضية) في منطقة أفريقيا، و ٢٧ في المائة (٢١ قضية) في منطقة الدول العربية، و ١٤ في المائة (١١ قضية) في أوروبا ومنطقة رابطة الدول المستقلة (انظر الشكل ١٦ أدناه).

الشكل ١٦  
القضايا المثبتة في عام ٢٠١٨ ، بحسب المنطقة



٦١ - وتورط في القضايا المثبتة البالغ عددها ٧٨ قضية ٢٨ موظفاً، و ٢٥ بائعاً، و ١٨ متعاقداً (١٧ من أصحاب عقود الخدمات وأحد المتعاقدين الأفراد)، وخمسة من الشركاء المنفذين، وأحد متطوعي الأمم المتحدة (انظر الشكل ١٧ أدناه). ولم يتسن تحديد الموضوع في إحدى القضايا بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

الشكل ١٧  
القضايا المثبتة بحسب المركز التعاقدى



## الرسائل الإدارية

٦٢ - في عام ٢٠١٨، أصدر المكتب ثماني رسائل إدارية موجهة إلى وحدات العمل المعنية لمعالجة أوجه الضعف في الضوابط الداخلية على نحو ما ورد في التحقيقات التي أجراها المكتب.

## الإحالات إلى السلطات الوطنية

٦٣ - في عام ٢٠١٨، أوصى المكتب بإحالة ثلاث قضايا إلى السلطات الوطنية لإجراء تحقيق جنائي فيها وقام بجمع كل الأدلة ذات الصلة لدعم الدعوى الجزائية.

## الخسائر المالية واستردادها (القراران ٢٠١٤/٢١ و ٢٠١٥/١٣)

٦٤ - بلغ مجموع الخسائر المالية التي تكبدها البرنامج الإنمائي خلال عام ٢٠١٨ وأثبتتها تقارير التحقيق الصادرة عن المكتب بأدلة ٥٧,٥٧,٠٧٨ دولاراً. وتعلقت الخسائر بثماني قضايا احتيال في الاستحقاقات؛ وقضية واحدة للاحتيال في المشتريات؛ وست قضايا تقديم بيانات كاذبة والتزوير وتقديم شهادات زائفة؛ وقضيتي سرقة واختلاس. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، كان البرنامج الإنمائي قد استرد مبلغ ٣٧١,٧١,١٨ دولاراً من الخسائر التي جرى تحديدها، أو ما يزيد قليلاً عن ٨,٥ في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، استُرد مبلغ ٦٩١,٩٦,١٢ دولاراً في عام ٢٠١٨ في أربع قضايا أُبلغ عنها المكتب في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ (سيراليون، وغامبيا، وكينيا، والمكسيك)<sup>(٦)</sup>. كما استُرد مبلغ إضافي قدره ٥١٦,١١,٦٦١ دولاراً يتعلق بثلاث قضايا متصلة بالصندوق العالمي (اثنان في جمهورية الكونغو الديمقراطية وواحدة في النيجر)، ولم يصدر تقرير عن التحقيق بشأنه نظراً لعدم تورط أي من موظفي البرنامج الإنمائي ولأن المسألة جرت تسويتها قبل إنجاز التحقيق<sup>(٧)</sup>. وبما أن تعقب المبالغ المستردة لم يكن جزءاً من ولاية المكتب، فقد كان المكتب يعوّل على مكاتب أخرى في البرنامج الإنمائي من أجل تبادل المعلومات بشأن استردادها.

٦٥ - وفي عام ٢٠١٨، أصدر المكتب أول تقرير له عن الخسائر المالية، يستهل فئة جديدة من التقارير التي تصدر عند الاقتضاء لمساعدة المنظمة في استرداد الخسائر الناجمة عن سوء السلوك الذي لا يعزى إلى موظفي البرنامج الإنمائي. وفيما يخص التقرير عن الخسائر المالية الناجمة عن أحد مشاريع الصندوق العالمي في أوزبكستان الصادر في عام ٢٠١٨، خلص المكتب إلى أن الخسائر بلغت

(٦) شملت القضايا الأربع التي استرد فيها المكتب مبلغاً إجمالياً قدره ٦٩١,٩٦,١٢ دولاراً ما يلي: (أ) قضية واحدة من غامبيا، استُرد فيها مبلغ ٨٢٠٠ دولار؛ (ب) قضية واحدة من كينيا، استُرد فيها مبلغ ١٠٩٦ دولار؛ (ج) قضية واحدة في المكسيك، استُرد فيها مبلغ ٤٢٤,٩٦,٢ دولار؛ و (د) قضية واحدة من سيراليون، استُرد فيها مبلغ ٩٧١ دولاراً.

(٧) أثبتت المبالغ المفقودة في تقارير التحقيق التي أعدها المكتب. وبما أن ولاية المكتب لا تشمل تعقب المبالغ المستردة، فإن المكتب يعول على مكاتب أخرى من أجل تبادل المعلومات بشأن استردادها. وقد أدرجت في هذه الفقرة المبالغ المستردة التي أطلع المكتب عليها.

(٨) شملت القضايا الثلاث المتعلقة بالصندوق العالمي التي كان المكتب قد استرد فيها مبلغاً إجمالياً قدره ٥١٦,١١,٦٦١ دولاراً ما يلي: (أ) قضية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، استُرد فيها مبلغ ٤٥٥,٩١,١٢٩ دولاراً من خلال تسوية قضائية؛ و (ب) قضيتان في جمهورية الكونغو الديمقراطية والنيجر، استُرد فيهما مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ دولار ومبلغ ٢٠٠,٠٦٠,٢٣٢ دولاراً من الحكومتين المضيفتين.

٥٨، ٣٢٩، ٤١٤ دولاراً. وأحيلت القضية إلى السلطات الوطنية حيث تم تحديد مكان وجود الأشخاص المسؤولين.

#### الإجراءات المتخذة في قضايا سوء السلوك (القرار ٢٠١١/٢٢)

٦٦ - ترد أدناه بالتفصيل إجراءات المتابعة التي اتخذتها مكاتب أخرى في البرنامج الإنمائي (المكتب القانوني، ومكتب الأخلاقيات في البرنامج الإنمائي، والمكاتب القطرية، ولجنة استعراض الموردين، والمكاتب الإقليمية) في القضايا التي أثبتتها المكاتب.

٦٧ - واستناداً إلى تقارير التحقيق الـ ٢٥ المرسله إلى المكتب القانوني بشأن موظفين في عام ٢٠١٨، تم فصل موظف واحد وأُهميت خدمة أربعة موظفين. ووُضعت رسالة في ملف موظف استقال قبل إتمام التحقيق، تبين عملاً بالمادة ٧٢ من الإطار القانوني أنه كانت ستوجه إليه تهمة سوء السلوك لو أنه مكث بالمنظمة. وبيّرت ساحة أحد الموظفين من الادعاءات الموجهة إليه. ومن بين التقارير الـ ١٨ المتبقية التي أرسلت إلى مكتب الشؤون القانونية، أعيدت ثلاثة تقارير إلى المكتب لأغراض التوضيح ولا يزال ١٥ تقريراً قيد الاستعراض في نهاية عام ٢٠١٨.

٦٨ - ونتيجة للتقارير التي قدمها المكتب إلى المكاتب القطرية وعددها ١٨ تقريراً، أُهميت عقود ثمانية من أصحاب عقود الخدمات، ولم يُحدد عقود ثلاثة منهم. واستقال أربعة من أصحاب عقود الخدمات قبل إكمال التحقيق. وفي نهاية عام ٢٠١٨، كانت التقارير الثلاثة المتبقية قيد استعراض المكاتب القطرية.

٦٩ - واستناداً إلى التقارير الـ ٣٠ المقدمة من المكتب إلى لجنة استعراض الموردين في عام ٢٠١٨، استُبعد أحد الموردين لمدة ست سنوات. وظل ٢٩ تقريراً قيد استعراض اللجنة في نهاية عام ٢٠١٨. وفيما يتعلق بتلك التقارير الـ ٢٩، تلقى ١٦ مورداً في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ إشعارات بتعليق التعامل معهم مؤقتاً. وقُدّم تقرير تحقيق واحد إلى المجلس الاستشاري للإجراءات التأديبية التابع لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة في عام ٢٠١٨، وقد جرى على إثره فصل أحد متطوعي الأمم المتحدة. وقُدّمت ثلاثة تقارير تحقيق إلى منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

#### الامتثال الاجتماعي والبيئي

٧٠ - في عام ٢٠١٨، سجلت وحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي خمس قضايا جديدة، مما مجموعه تسع قضايا من الأرجنتين، والأردن، وأوغندا، وبنما، والبوسنة والهرسك، والكاميرون، والكونغو، وملاوي، وميانمار. وقد تقرر في قضية أخرى من لبنان أنها لا تستوفي شروط استعراض الامتثال. وفي عام ٢٠١٨، أصدرت الوحدة اثنين من تقارير التحقيق النهائية عن بنما والبوسنة والهرسك. وكانت قضية ثالثة (أوغندا) في مرحلة الرصد. وأجريت زيارتان ميدانيتان للاطلاع على قضيتين في الأردن وملاوي في عام ٢٠١٨. وكانت القضايا المتبقية لا تزال إما في مرحلة تحديد الأهلية أو مرحلة التحقيق.

٧١ - واضطلعت وحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي بأنشطة للتوعية في عام ٢٠١٨ من أجل تحسين فهم رسالتها وولايتها وأنشطتها. وأصدرت رسالة إخبارية وتقريراً سنوياً لعام ٢٠١٧.



## التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيان

٧٢ - في عام ٢٠١٨، كان المكتب عضوا نشطا في فرقة العمل التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعنية بمنع التحرش الجنسي، وقد قَدِّم لها المساعدة في تنقيح سياسة البرنامج الإنمائي بشأن المضايقة والتحرش الجنسي والتمييز وإساءة استعمال السلطة. وتنطوي السياسة الجديدة على جملة من التنقيحات، منها تنقيحُ يَجُول المكتب سلطة التحقيق في ادعاءات التحرش الجنسي وغيره من أشكال السلوك المحظور، بما في ذلك عندما يتم الإبلاغ دون الكشف عن هوية صاحب البلاغ.

٧٣ - وقام المكتب باستقدام موظف إضافي، بتعيين مؤقت برتبة ف-٤، ليكون بمثابة جهة للتنسيق في التحقيق في حالات التحرش الجنسي وليعمل بوصفه الممثل الأول للمكتب في ما يقدمه البرنامج الإنمائي من ردود وما يتخذه من مبادرات في هذا المجال الهام.

٧٤ - وفي عام ٢٠١٨، شارك المكتب في عدة أفرقة عمل تقنية مشتركة بين الوكالات، مثل فرقة العمل التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعنية بالتصدي للتحرش الجنسي في منظومة الأمم المتحدة، واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات - اجتماع مجلس الرؤساء التنفيذيين لهيئات التحقيق المعنية بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي في قطاع العمل الإنساني. وقدم المكتب إسهامات في مختلف المبادرات الحارية لمكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي اقترحتها مكتب المنسقة الخاصة المعنية بتحسين جهود الأمم المتحدة في مجال التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين.

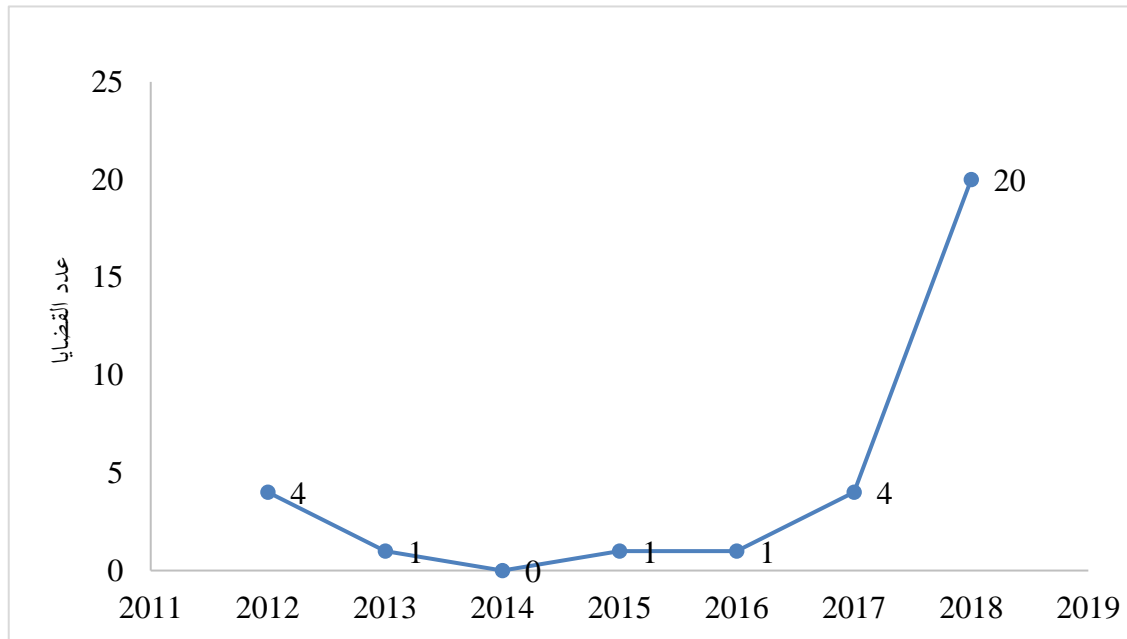
٧٥ - وساعد المكتب على إذكاء الوعي بالتحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين من خلال عروض قدمها مكاتب أخرى تابعة للبرنامج الإنمائي.

٧٦ - وأُبلغ عن ٢٠ شكوى تتعلق بالتحرش الجنسي في عام ٢٠١٨، مقارنة بأربع شكاوى في عام ٢٠١٧. وأُبلغ عن اثني عشرة شكوى تتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين في عام ٢٠١٨، مقارنة بثلاث شكاوى في عام ٢٠١٧. ويرد توضيح لعدد القضايا في الشكلين ١٨ و ١٩ أدناه.

٧٧ - ويولي المكتب الأولوية القصوى لهذه القضايا، ويلاحظ أنه خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٨ بلغ متوسط الفترة الزمنية اللازمة للانتهاء من البت في قضايا التحرش الجنسي ٥,٥ أشهر، بينما بلغ في قضايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين ٤,٧٩ أشهر. ويسعى المكتب إلى الانتهاء من البت في هذه القضايا في غضون ستة أشهر، على الرغم من أن التحقيقات قد تستغرق أحيانا وقتا أطول.

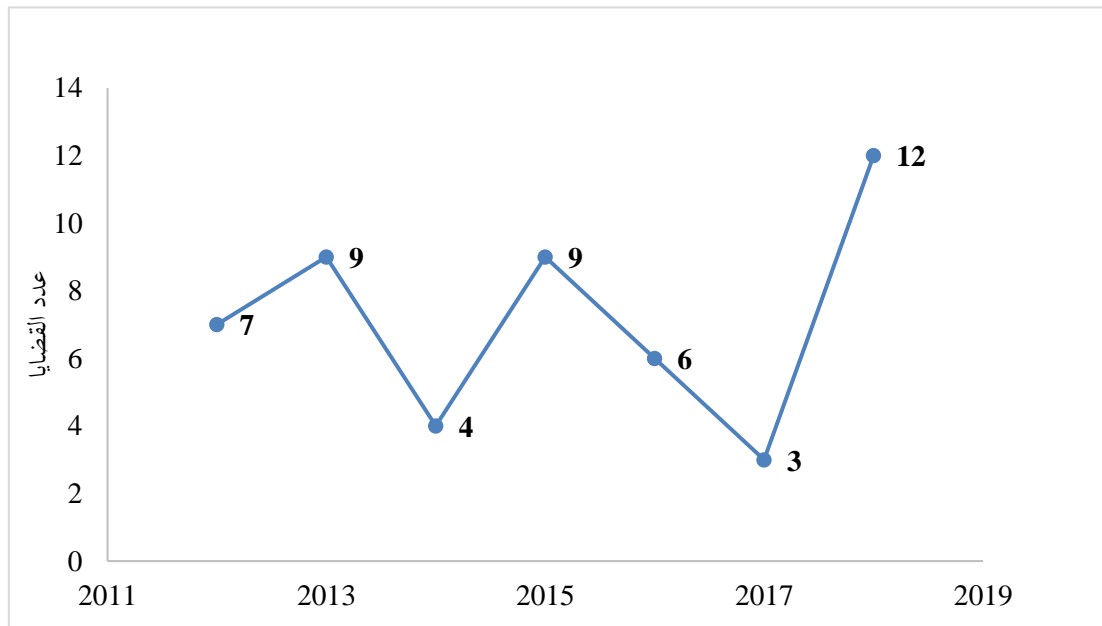
الشكل ١٨

قضايا التحرش الجنسي الواردة، في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٨



الشكل ١٩

قضايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين الواردة، في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٨



أنشطة التحقيق الأخرى

٧٨ - في عام ٢٠١٨، أصدر المكتب المبادئ التوجيهية المنقحة للتحقيقات التي تتضمن التنقيحات التي أدخلت على سياسة البرنامج الإنمائي المتعلقة بالمضايقة والتحرش الجنسي والتمييز وإساءة استعمال

السلطة، فضلا عن التنقيحات التي أدخلت على الإطار القانوني للبرنامج الإنمائي لمعالجة عدم الامتثال لمعايير السلوك بالأمم المتحدة.

## ثامنا - التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة

٧٩ - واصل المكتب التفاعل مع الدول الأعضاء والنظراء لتحديد أفضل الممارسات وتبادلها، ومناقشة المسائل موضع الاهتمام المشترك، وتعزيز التعاون مع دوائر مراجعة الحسابات والتحقق في منظومة الأمم المتحدة، ومع المنظمات المتعددة الأطراف الأخرى.

٨٠ - والمكتب عضو في مجموعة ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات بالأمم المتحدة وفي أمانة مؤتمر المحققين الدوليين. وقد شارك في تنظيم الاجتماع السنوي الأخير لذلك المؤتمر. وشارك مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقق في المؤتمر السنوي لمجموعة ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات بالأمم المتحدة في عام ٢٠١٨.

## تاسعا - الخدمات الاستشارية وخدمات مراجعة الحسابات الأخرى

### الخدمات الاستشارية

٨١ - لقد اضطلع المكتب باستعراض استشاري لنظام إدارة شؤون البائعين اللامركزي. كما رد على الاستفسارات المخصصة الواردة من المكاتب القطرية ووحدات المقر، وأسدى المشورة بشأن الأحكام المتعلقة بمراجعة الحسابات وعمليات مراجعة حسابات المشاريع المنفذة وطنيا ومشاريع التنفيذ المباشر.

## عاشرا - الرأي

٨٢ - يُؤرّف المكتب رقابة داخلية مستقلة من خلال إجراء عمليات مراجعة داخلية بشأن كفاءة وفعالية إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في البرنامج الإنمائي.

التحليل الداعم للرأي (استجابة للقرارين ٢/٢٠١٩ و ١٣/٢٠١٥)

٨٣ - يستند الرأي الذي قدمه المكتب إلى النتائج التالية:

(أ) عمليات مراجعة حسابات المكاتب القطرية ومهام المقر أو الوحدات التابعة له، والأنشطة الممولة من الصندوق العالمي، ومشاريع التنفيذ المباشر والمشاريع المنفذة وطنيا (انظر الشكل ٢٠ أدناه).

١' حسب النفقات الخاضعة للمراجعة - انخفضت المعدلات الموحدة لعمليات مراجعة الحسابات التي حصلت على تقدير 'مرض' و 'مرض جزئيا/بحاجة إلى بعض التحسين' من ٨٥,٣ في المائة في عام ٢٠١٧ إلى ٧٦,٨ في المائة في عام ٢٠١٨. وارتفعت المعدلات الموحدة لعمليات مراجعة الحسابات التي حصلت على تقدير 'مرض جزئيا/بحاجة إلى تحسين كبير' و 'غير مرض' من ١٤,٧ في المائة في عام ٢٠١٧ إلى ٢٣,٢ في المائة في عام ٢٠١٨.

٢' حسب عدد تقارير مراجعة الحسابات الصادرة - انخفضت المعدلات الموحدة لعمليات مراجعة الحسابات التي حصلت على تقدير 'مرض' و 'مرض جزئياً/بحاجة إلى بعض التحسين' من ٧٥ في المائة في عام ٢٠١٧ إلى ٦٨,١ في المائة في عام ٢٠١٨. وارتفعت المعدلات الموحدة لعمليات مراجعة الحسابات التي حصلت على تقدير 'مرض جزئياً/بحاجة إلى تحسين كبير' و 'غير مرض' من ٢٥ في المائة في عام ٢٠١٧ إلى ٣١,٩ في المائة في عام ٢٠١٨.

الشكل ٢٠

مقارنة توزيع العلامات التقديرية التي منحتها مراجعة الحسابات بحسب النفقات الخاضعة للمراجعة وبحسب عدد تقارير مراجعة الحسابات الصادرة في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ في ظل أهداف البرنامج الإنمائي

العلامات التقديرية	حسب النفقات الخاضعة للمراجعة			
	حسب عدد تقارير مراجعة الحسابات الصادرة (مصنفة من قبل المكتب)		(العلامة التقديرية الموحدة بين المكاتب القطرية والصندوق العالمي والمقر ومشاريع التنفيذ المباشر والمشاريع التي تُنفذها المنظمات غير الحكومية أو الحكومات الوطنية)	
	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٨
مرض	٣٣,١ في المائة	٤٠,٤ في المائة	٣٧,٥ في المائة	٢٣,٤ في المائة
مرض جزئياً/بحاجة إلى بعض التحسين	٥٢,٢ في المائة	٣٦,٤ في المائة	٣٧,٥ في المائة	٤٤,٧ في المائة
مرض جزئياً/بحاجة إلى تحسين كبير	١٣,٧ في المائة	١٧,٢ في المائة	٢٣,٢ في المائة	٢٥,٥ في المائة
غير مرض	١,٠ في المائة	٦,٠ في المائة	١,٨ في المائة	٦,٤ في المائة
المجموع	١٠٠ في المائة	١٠٠ في المائة	١٠٠ في المائة	١٠٠ في المائة
	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق

٣' مراجعة الحسابات بالمقر - في عام ٢٠١٧، لم يقف المكتب على أوجه قصور منهجية كبيرة. وفي عام ٢٠١٨، لاحظ المكتب المسائل التي يمكن أن تؤثر تأثيراً كبيراً على تحقيق أهداف الكيان الخاضع للمراجعة أو المنطقة الخاضعة للمراجعة. فعلى سبيل المثال، أسفرت مراجعة حسابات عملية التجميع عن ١٠ توصيات. وصنفت خمس من أصل عشر توصيات على أنها 'ذات أولوية عليا'. وأسفرت مراجعة حسابات إدارة البرنامج الإنمائي لتقاسم التكاليف مع الحكومات عن ثلاث توصيات 'ذات أولوية عليا'.

٤' عمليات مراجعة حسابات مشاريع التنفيذ المباشر - بلغ مجموع الأخطاء المالية الصافية الذي احتسب في عام ٢٠١٨ ما مقداره ٤٥,٤ مليون دولار، أي نسبة ٨,٦ في المائة من مجموع النفقات التي خضعت لمراجعة الحسابات (٥٢٨,١ مليون دولار) مقابل ١٣,٩ مليون دولار، أي نسبة ٢,٩ في المائة من مجموع النفقات التي خضعت لمراجعة الحسابات (٤٧٦,٧ مليون دولار) في عام ٢٠١٧.

‘٥’ أهداف البرنامج الإنمائي - وُضعت أهداف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يخص العلامات التقديرية لمراجعة الحسابات في الإطار المتكامل للنتائج والموارد للبرنامج الإنمائي، وهو أداة تستخدم في قياس التقدم المحرز في تنفيذ خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. وتتعلق هذه الأهداف بعدد تقارير مراجعة الحسابات التي ينبغي تخصيصها لمختلف فئات تقدير مراجعة الحسابات. وفي عام ٢٠١٨، بلغت النسبة المئوية للتقدير ‘مرض’ استنادا إلى عدد تقارير مراجعة الحسابات التي صنفها المكتب ٢٣,٤ في المائة، وهي نسبة دون هدف البرنامج الإنمائي المحدد في أكثر من ٣٠ في المائة. وكانت النسب المئوية للتقديرات الثلاث المتبقية (‘مرض جزئيا/بحاجة إلى بعض التحسين’ و ‘مرض جزئيا/بحاجة إلى تحسين كبير’ و ‘غير مرض’) تقع ضمن أهداف البرنامج الإنمائي.

(ب) استعراض عمليات مراجعة حسابات مشاريع البرنامج الإنمائي التي تُنفذها منظمات غير حكومية و/أو حكومات وطنية

‘١’ عمليات مراجعة حسابات المشاريع المنفذة وطنيا - بلغ مجموع الأخطاء المالية الصافية الذي جرى احتسابه في عام ٢٠١٨ ما مقداره ٢٥,٩ مليون دولار، أي نسبة ٢ في المائة من مجموع النفقات التي خضعت لمراجعة الحسابات (١,٣ بليون دولار) مقابل ٦,١ مليون دولار، أي نسبة ٠,٤ في المائة من مجموع النفقات التي خضعت لمراجعة الحسابات (١,٤ بليون دولار) في عام ٢٠١٧.

‘٢’ رسائل الاستعراض الصادرة عن المكتب - تراجع عدد المكاتب القطرية التي حصلت على تقدير موحد ‘مرض’ و ‘مرض جزئيا’ في عام ٢٠١٨ مقارنة بعام ٢٠١٧. وظل معدل العلامة التقديرية ‘مرض’ ثابتا عند نسبة ٧٥ في المائة في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨. بيد أن معدل العلامة التقديرية ‘مرض جزئيا’ انخفض من ٢٢ في المائة في عام ٢٠١٧ إلى ١٥ في المائة في عام ٢٠١٨. ومن ناحية أخرى، ارتفع معدل المكاتب القطرية التي حصلت على العلامة ‘غير مرض’ من ٣ في المائة في عام ٢٠١٧ إلى ١٠ في المائة في عام ٢٠١٨.

(ج) ارتفع في عام ٢٠١٨ معدل تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات الداخلية، بما في ذلك التوصيات التي لم تُنفذ منذ فترة طويلة.

‘١’ معدل تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات - بلغ معدل التنفيذ في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ نسبة ٩٥ في المائة، في مقابل ٩٢ في المائة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

‘٢’ التوصيات التي لم تُنفذ منذ فترة طويلة - كانت هناك أربع من التوصيات التي لم تُنفذ منذ فترة طويلة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، مقابل ست توصيات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. ويمكن أن يعزى الانخفاض في عدد التوصيات التي لم تُنفذ منذ فترة طويلة إلى زيادة تركيز الإدارة على متابعة جميع التوصيات.

٨٤ - وقد حظي الطابع النوعي لمراجعة الحسابات ولنتائج التحقيقات بالاعتبار الواجب، كما أُدرج ذلك في صياغة رأي المكتب.

٨٥ - ويستند المكتب في رأيه إلى تقارير مراجعة الحسابات الصادرة في الفترة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وأغلبها يتناول أنشطة البرنامج الإنمائي في عام ٢٠١٧. ويرد موجز لأعمال مراجعة الحسابات الداعمة لهذا الرأي في الفصل الرابع من هذا التقرير، ويرد وصف للمعايير الداعمة لرأي مراجعة الحسابات والمنهجية المستخدمة في صياغته في المرفق ٦. أما منهجية تقييم المخاطر التي يتبعها المكتب والتي تزيد من تواتر عمليات مراجعة الحسابات للكيانات العالية المخاطر، فيرد بيانها في الفصل الأول.

٨٦ - ويرى مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، استناداً إلى نطاق العمل المضطلع به وإلى كفاءة وفعالية إطار الحوكمة في البرنامج الإنمائي، أن عنصري إدارة المخاطر والرقابة اللذين جرى تناولهما في تقارير مراجعة الحسابات الصادرة في عام ٢٠١٨ كانا، في مجملتهما، 'مرضيين جزئياً/بحاجة إلى بعض التحسين'. وهذا يعني أن غالبية وحدات الأعمال أو المشاريع التي خضعت للمراجعة في عام ٢٠١٨ كانت راسخة بالقدر الكافي وتؤدي وظائفها أداء جيداً، إلا أنها بحاجة إلى بعض التحسين.